التحليل الجغرافي السياسي لانتخابات مجلس النواب في محافظة ديالى (٢٠٠٥- ٢٠١٠)

Political Geographical analysis for parliamentary election on Diyala Governorate for the period (2005-2010)

بحث مقدم من قبل :

أ . د: عبد الأمير عباس الحيالي

م . م: وحيد انعام الكاكائي

٢٠١٢

Abstract

Geography of elections, a branch of human geography in general and affiliated to the political geography in particular, is a section of applied geography which studies the impacts of geography on voting, and studies the voting behavior of the individuals and the causes of change in their behavior from one place to another and one time to another, and the impact of the surrounding environment in the orientation of this behavior. In the province of Diyala 2005 elections the number of political entities, which participated in the election was(66) and competed for (10) parliamentary seats. The number of voters was (538 140) out of the (742 862) registered electorate in (268) center elective. In 2010 elections,(29) is a political entities participated in province of Diyala , (261) nominees competed on (13) seats, (502 896) out of (822 052) persons voted in (382) voting centers, by open-list system. The result was as follows: Iraqi List (8) seats, Iraqi National Coalition (3) seats, the state of law and Kurdistan Alliance (1) seat each.

المستخلص

تُعَدّ جغرافية الانتخابات إحدى فروع الجغرافية البشرية بصفة عامة ، وتنتسب إلى الجغرافية السياسية بصفة خاصة ، وهي الفرع الجغرافي التطبيقي الذي يعني بدراسة التأثيرات الجغرافية في التصويت ، وتهتم بدراسة السلوك التصويتي للأفراد وأسباب تغيره من مكان لآخر ومن فترة لأخرى ، وأثر البيئة المحيطة بالناخب في توجه هذا السلوك. وفي محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ بلغ عدد الكيانات السياسية التي خاضت المعركة الانتخابية (٦٦) كياناً سياسياً ، تنافسوا على (١٠) مقاعد برلمانية، وادلى (٥٣٨١٤٠) ناخباً بصوته من مجموع (٧٤٢٨٦٢) ناخباً مسجلاً في (٢٦٨) مركز انتخابي، وأفرزت نتائج انتخابات ٢٠٠٥ عن فوز(٥) كيانات سياسية هي: جبهة التوافق حصلت على (أربعة مقاعد) والائتلاف العراقي والتحالف الكردستاني (مقعدين) لكل منهما،و جبهة الحوار والقائمة العراقية (مقعد واحد) لكل منهما. وانعكس التركيب الاثني على نتائج الانتخابات، فقد صوت الناخب حسب انتمائه الديني والقومي، مما أفرزت خارطة اثنية في المحافظة.

أما في انتخابات ٢٠١٠ فقد شارك (٢٩) كياناً سياسياً ، وتنافس (٢٦١) مرشحاً لشغل (١٣) مقعداً نيابياً ، وأدلى (٥٠٢٨٩٦) ناخباً بصوته في (٣٨٢) مركزاً انتخابياً ، من أصل (٨٢٢٠٥٢) ناخباً مسجلاً ، وتم اعتماد نظام القائمة المفتوحة بدلاً من المغلقة في التصويت ، وأفرزت هذه الانتخابات تواجد أربعة ائتلافات سياسية على امتداد المسرح السياسي للمحافظة وهي : القائمة العراقية وحصلت على (٨) مقاعد ، والائتلاف الوطني العراقي وحصلت على (٣) مقاعد، ودولة القانون وحصلت على (مقعد واحد) ، والتحالف الكردستاني وحصلت على (مقعد واحد) .

المقدمة :

لم تعد الدراسات الجغرافية في الوقت الحاضر دراسات تقليدية نمطية أو كشفية وصفية ، بل أصبحت تتخطى كل العوائق التي كانت تحد من تطور الجغرافية لترتبط بالواقع البشري المعاصر بكل اجتهاداتهوا إنجازاته، ومن ثم ظهرت دراسات جغرافية حديثة منها جغرافية الانتخابات التي تعد فرعاً جغرافياً مصدره الجغرافية السياسية . ومع بداية سبعينات القرن الحالي تطورت جغرافية الانتخابات مع التقدم في استخدام الأساليب الكمية من جانب ، وتزايد دور الانتخابات في تأكيد الممارسات الصحيحة في كثير من الدول الحديثة التي اختارت التعددية الحزبية والسياسية من جانب آخر. وأصبح الباحثون يشيرون إلى جغرافية الانتخابات بوصفها أبرز فروع الجغرافية السياسية نشاطاً وتطبيقاً ، نتيجة لإشاعة الممارسات الديمقراطية في العالم .

وبما أن الجغرافية السياسية تدرس المؤثرات البيئية والمكانية على المشاركين في صناعة القرارات السياسية ، فقد ارتبطت جغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية، فضلاً عن ان جميع الأنظمة الديمقراطية تكون المعركة الانتخابية فيها أول خطوة لبلوغ السلطة . لذا يمكن اعتبار دراسة جغرافية الانتخابات جزء من دراسة الجغرافية السياسية للدول الديمقراطية . فمن خلال جغرافية الانتخابات يمكن شرح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج للعمليات السياسية التي تهتم بها الجغرافية السياسية ، بمعنى توضيح التفاعلات المكانية بين الظواهر السياسية والجغرافية.

ومن منطلق أن العملية الانتخابية تفرز لنا أعضاء السلطة التشريعية في البلد، فضلاً عن عدم وجود دراسة جغرافية شاملة للانتخابات التي جرت في محافظة ديالى ، لذا جاء اختيار (التحليل الجغرافي السياسي لانتخابات مجلس النواب في محافظة ديالى (٢٠٠٥- ٢٠١٠)) موضوعا للبحث، إذ شهدت المحافظة صراعاً انتخابياً محتدماً ، حصدت الأحزاب الدينية أكثر من نصف أصوات الناخبين، ويرجع اختيار انتخابات مجلس النواب بصفة خاصة كدراسة في محافظة ديالى إلى أهمية هذا المجلس في السياسية العراقية ، فهو أول دورة برلمانية منتخبة أعضائها انتخاباً حراً مباشراً بالكامل من قبل الشعب ، والذي يقع على عاتقه انتخاب أعلى سلطة في البلد ، لذا انصب اهتمام الجغرافي السياسي في دراسة هذه الظاهرة السياسية كونها تجربة ديمقراطية شعبية تستحق المتابعة ، والمتمثلة في دورتين انتخابيتين فيها الأولى في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، والثانية في آذار/٢٠١٠ .

وتم اعتماد المناهج المتبعة في جغرافية الانتخابات ،كالمنهج المساحي الذي يوضح اثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية على التباين المكاني في نتائج التصويت، والتي تم تمثيلها بالخرائط، كما تم استخدام المنهج المكاني الذي يوضح أثر المكان على السلوك الانتخابي للفرد .

المبحث الأول : الإطار النظري للبحث

(مشكلة البحث، فرضية البحث ، حدود الدراسة ، أهمية الدراسة ، أسباب الدراسة)

أولا : مشكلة البحث :

اتخذ البحث من حالة التغير في الخريطة الانتخابية البرلمانية في محافظة ديالى بين عامي (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) مشكلة له .

ثانيا : فرضية البحث :- وتقوم الدراسة على الفرضية الآتية :

إن التغير الذي أصاب الخريطة الانتخابية في محافظة ديالى بين عامي (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) مرده إلى التغير الذي أصاب اتجاهات الناخب على ضوء مجمل العملية السياسية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ، إضافة إلى تغير خريطة التحالفات السياسية في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد الانقسامات التي عصفت بأغلب الائتلافات التي كانت مشاركة في الانتخابات الأولى .

ثالثا : حدود الدراسة:- وتشمل حدود الدراسة ما يلي :

١- الحدود المكانية

تقع منطقة الدراسة (محافظة ديالى) في الجزء الأوسط من شرق العراق بين دائرتي عرض (¯٣٣ .٣ ¯– ٣٥.٦ ¯) شمالاً وخطي طول (¯٤٥.٢٢ ¯– ٤٥.٥٦ ¯) شرقاً ، تحدها أربع محافظات هي السليمانية وصلاح الدين وبغداد وواسط وهي على التوالي الشمال والشمال الغربي ومن الغرب والجنوب الغربي والجنوب ومن الشرق الحدود الدولية بين العراق وإيران (خريطة ١). وتضم المحافظة أدارياً ستة أقضية هي (بعقوبة "المركز"، والمقدادية ، والخالص ، وخانقين ، وبلدروز ، وكفري)[١] .

٢- الحدود الزمانية

فهي دراسة موضوع الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى خلال المدة الزمنية من عام(٢٠٠٥ – ٢٠١٠) ، حيث جرت فيها الانتخابات البرلمانية الأولى في ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ والانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ .

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق

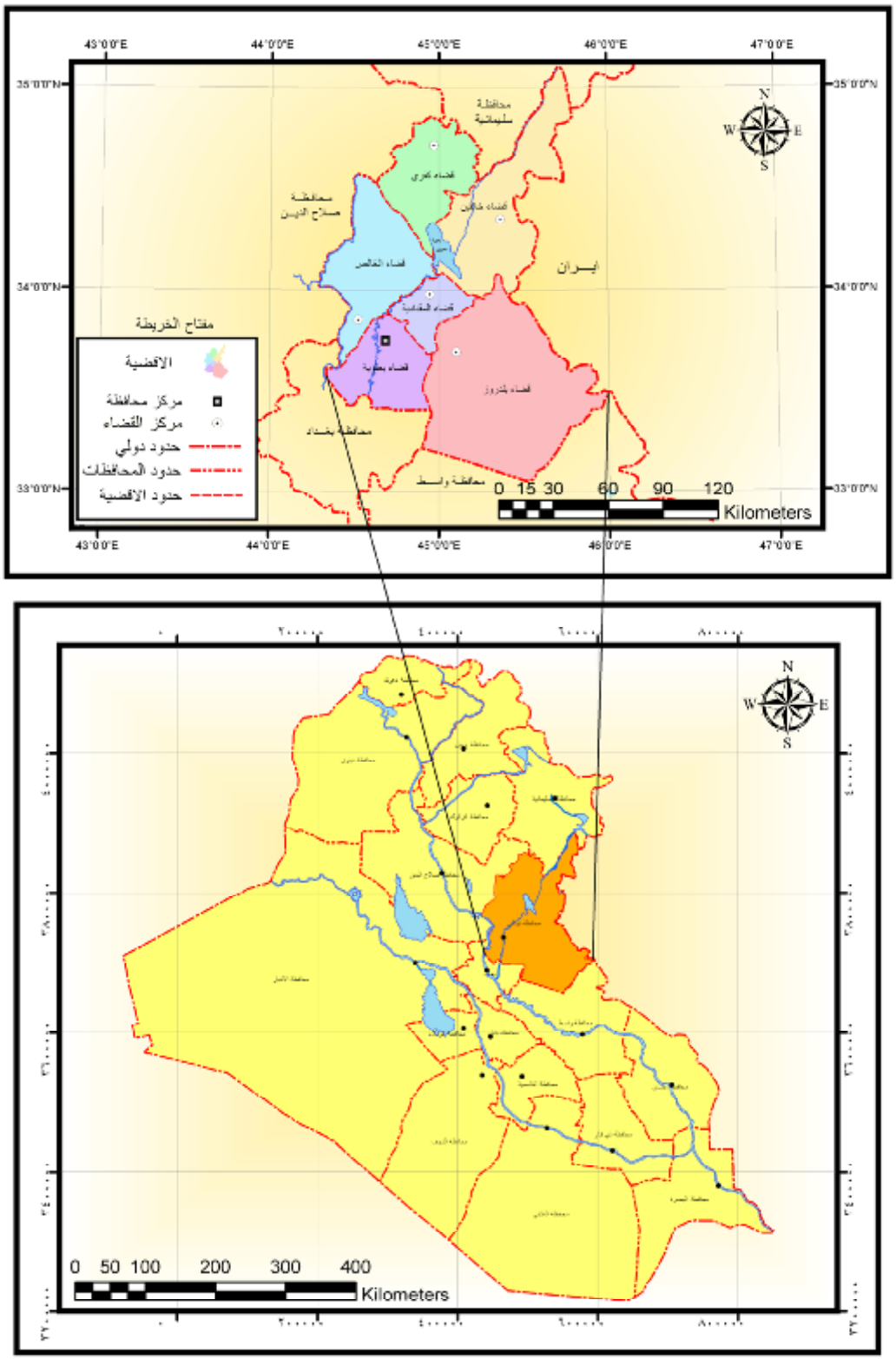

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خارطة العراق الإدارية ، مقياس الرسم ١ : ١٠٠٠،٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

رابعا : أهمية البحث

يمكن تلخيص أهمية الدراسة بجملة من النقاط :-

١-تتبع أهمية الدراسة من كونها أول دراسة شاملة على مستوى محافظة ديالى تعالج موضوع الانتخابات للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ من وجهة نظر الجغرافية السياسية .

٢- إشاعة ثقافة الانتخاب في المجتمع في ظل تجربة انتخابية متقدمة أظهرت شكل نظام الحكم الجديد في العراق.

٣- التعرف على الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة في محافظة ديالى ومدى تأثيرها على السلوك التصويتي للمواطن .

٤-معرفة نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ ومقارنتها مع الانتخابات الثانية في عام ٢٠١٠ والتعرف على توزيع ثقل الكيانات السياسية في المحافظة .

خامسا : أسباب الدراسة وأهدافها

هناك عدة أسباب لاختيار مجال الدراسة وأهدافها ومن أهمها :-

1- الكشف عن دور العوامل السياسية في تباين السلوك الانتخابي للمواطن في محافظة ديالى .

٢-تمثل دراسة جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية ، باعتبار أن النظام الديمقراطي وسيلة للمشاركة في الحكم واتخاذ القرار، ومن منطلق إن العملية الانتخابية أفرزت لنا ممثلين الشعب في السلطة التشريعية ، لذا يأتي اختيار مجال هذه الدراسة هدفا في حد ذاته.

ماهية جغرافية الانتخابات:

تعد دراسة جغرافية الانتخابات إحدى الطرق المعاصرة التي يمكن عن طريقها الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر في السلوك الانتخابي ، والنتائج الجغرافية المترتبة على هذا السلوك التصويتي ، بمعنى انه يدرس النشاط الانتخابي داخل الدولة من حيث التباين المكاني في التصويت ، والحملات الانتخابية للمرشحين، ودراسة السلوك الانتخابي للأفراد والجماعات من خلال تفسير وتقييم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل الرأي العام للمصوتين .

ومن وجه نظر الجغرافيا هناك العديد من التعاريف لجغرافية الانتخابات ، وتعني ": بأنها طريقة تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة من مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك الإنساني من مكان لآخر وأسباب هذا التغير.[٢] كما وتعرف بأنها : العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم [٣] .

وتعرف أيضا : هي احد مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية ، وتدرس العلاقة القائمة بين الانتخابات والظروف الجغرافية .[٤]

ولذلك يمكن القول أن **جغرافية الانتخابات:** تعني بدراسة العوامل والمؤثرات الجغرافية في سلوك الناخبين وتحليل نتائج الانتخابات وتمثيلها على خرائط مكانية لإظهار التباين الجغرافي لتلك النتائج للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي. وأخيرا كما يقول" **ليمان**" الكاتب الأمريكي المعروف عن الانتخاب : انه يقوم ألان مقام الثورة في الزمن القديم ، فالانتخاب في نظره عبارة عن ثورة مقنعة تستعمل بها أوراق التصويت بدلا من رصاص البنادق .

الاهتمام الجغرافي السياسي بالانتخابات

برزت دراسة الانتخابات كموضوع في إطار الجغرافية السياسية مع بداية القرن العشرين وتزامن ذلك مع ظهور الجغرافية السياسية كونها علماً مستقلاً ذا منهج محدد ومنظم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث نشر عالم الجغرافية البشرية الألماني"**فردريك ر اتزل F. Ratzel** كتابه الشهير تحت عنوان "الجغرافية السياسية" عام ١٨٧٩[٥] .

واقترن أول اهتمام جغرافي بالانتخابات بدراسة " **اندريه سيجفريد** " للوضع السياسي في غربي فرنسا والتي نشرت عام ١٩١٣ ، وواصل سيجفريد إشرافه على دراسات عن الانتخابات في فرنسا حتى انه اعتبر " **أب لجغرافية الانتخابات** " واخرج كتابه المتميز سنة١٩٤٩ عن جغرافية الانتخابات في إقليم Ardeche بفرنسا [٦]. وتوصل من خلال الدراسة إن الخريطة الانتخابية هي انعكاس للأحداث السياسية التي تشكلت نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية واختلاف الأنشطة الإنتاجية سواء كانت أنشطة صناعية أو زراعية وهي انعكاس لاختلاف طبوغرافية المنطقة[٧] . وكان الأمريكي "**فردريك جاكسون**" : أول من بحث العلاقة بين المكان الجغرافي وأنماط التصويت فقد حلل دور الأقاليم الجغرافية في التأثير على أنماط التصويت في الولايات المتحدة عام ١٩٠٨[٨].

كما تعد الدراسة التي قام بها "**كريبيل Krehbiel**" سنة ١٩١٦ والتي تناولت "التأثيرات الجغرافية علي الانتخابات البريطانية" من الدراسات الرائدة التي اعتمدت علي الخلفية الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات وتفسيرها طبقا للبيئة الجغرافية ، وخاصة اثر الظروف الطبيعية، والتي كانت تنال اهتماماً خاصاً في الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة[٩]، وقد كانت "**لسيجفريد**" أيضا دراسة أخر ى سنة ١٩٤٩ تعد من العلامات البارزة في جغرافية الانتخابات لمقاطعة اردیش "Département of Ardèche" على الضفة الغربية لنهر الرون، هذا ويمكن القول انه خلال الفترة من ١٨٧١ إلى ١٩٤٧ كان لـ "سيجفريد" دور كبير في تطوير أسلوب المقارنة بين خرائط نتائج الانتخابات وخرائطأخر ى لجوانب جغرافية متعددة . بل إن دوره لم يقتصر على هذا بل إن

العديد من الباحثين الفرنسيين ، سواء منهم الجغرافيين أو بعض الاجتماعيين والباحثين في العلوم السياسية ، طبقوا نفس الأسلوب الذي استخدمه . أما في أمريكا فقد ظهرت الدراسة التي قام بها عالم السياسة "**V. O. Key**" والتي تناول فيها التصويت في جنوب أمريكا وبعد هذا التاريخ أصبح العديد من الأمريكيين مهتمين بدراسة الانتخابات وخصوصا بعد الستينات(١٠) .

ولعل الاهتمام بجغرافية الانتخابات زاد بشكل ملحوظ اعتباراً من الستينات من القرن الماضي، وهذا يعد رد فعل لظهور الثورة الكمية والتي كان لها اكبر الأثر على العديد من أفرع الجغرافيا ، والتي وفرت في الحقيقة أدوات جديدة تمكن الجغرافي من تحليل البيانات المكانية بشكل فعال . ومن هذا التاريخ فان الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات علىمستو ى دول العالم المختلفة قد شهدت تنامياً ملحوظاً. ومن ثم فانه يمكن القول أن جغرافية الناخبينGeographical Constituencies والبيانات الرقمية الناتجة عن التصويت في الانتخابات، قد أدت إلي ظهور فرع تطبيقي وجذاب للجغرافيا السياسية، يعتمد على التحليل الجغرافي للتصويت ونتائج الانتخابات (١١) .

وهنا لابد أن نفرق بشكل ملحوظ بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي من حيث الاهتمام بجغرافية الانتخابات . ولعل هذا يتضح إذا ما نظرنا إلى قول "موير" حيث يري أن ما كتب في مجال جغرافية الانتخابات اشتمل على العديد من الكتابات التي تفوق المتطلبات العامة للجغرافيا السياسية (١٢)، حيث يمكننا القول أن القدر الكبير الذي كتب في مجال جغرافيا الانتخابات يرتبط أساسا برصد "**Muir**" لهذه الكتابات في الدول المتقدمة بصفة أساسية، فالوضع مختلف تماما في الدول النامية. بحيث يمكن القول أن الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات في دول العالم الثالث هي من المجالات غير المنتشرة ، بل قل من المجالات النادرة. ولعل هذا يرتبط بان عملية الانتخابات ترتبط أساسا بنظام الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية الغربية. وهذا يعني أن غالبية سكان العالم لا تمارس عملية الانتخابات بشكل صحيح، وهذا راجع إلي أنها تأخذ إما بنظام الحزب الواحد، أو لأنها تقوم بتزوير نتائج الانتخابات، أو لأنها لا تمارس هذه العملية مطلقا(١٣).

وهنا يمكن القول أن المفارقة كبيرة بين دول العالم المتقدم والدول النامية في مجال الاهتمام بجغرافية الانتخابات، ولعل هذا ينعكس بالتالي علي مدي دقة نتائج الانتخابات. وهنا يمكن القول أن البنية المعلوماتية الجيدة في دول العالم المتقدم لها تأثيراتها الإيجابية في مجال البحث العلمي بكل مجالاته ، ومن ثم تعود على المجتمع بقيمة إضافية حقيقية. ويمكن الإشارة إلي أن واحدة من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في مجال جغرافية الانتخابات في الدول النامية هي الحصول علي البيانات والتي تعد من الأمور الصعبة بشكل كبير في مثل هذه الدول ، ثم إن الباحث يواجه بمشكلة

أخري حتى بعد الحصول على البيانات وهي مدي الدقة والمصداقية في البيانات. فتحليل البيانات هنا يمثل احد القضايا الهامة في إنجاز البحوث التي تتصل بجغرافية الانتخابات.

مجالات دراسة جغرافية الانتخابات :

تمر عملية الانتخابات بعدة مراحل هي: الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات ، والحملة الانتخابية للمرشحين والبرامج الاقتصادية– الاجتماعية– السياسية الانتخابية للأحزاب المتنافسة، والتصويت في الانتخابات ، ونتائج الانتخابات [١٤] .

ويمكن تحديد أهم ميادين دراسة جغرافية الانتخابات في الآتي :

- التباين المكاني للتصويت وأسبابه وتفسيره .
- التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية .
- النظام الانتخابي ومغزاه الجغرافي .
- البيئة الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدوائر الانتخابية وتأثيرها على السلوك الانتخابي .
- السلوك التصويتي للفرد والجماعة بهدف الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر في السلوك التصويتي .[١٥]

ولا تختلف جغرافية الانتخابات عن الطريقة الجغرافية في تناول الظواهر السياسية ، حيث تهتم بالتعرف على توزيع الظاهرة وخصائصها وعلاقتها المكانية ، كما تدرس العلاقات ومدى الارتباط بعناصر البيئة الجغرافية للتعرف على عناصر ومواطن القوة وصولا إلى تفسير السلوك الانتخابي ، لذا تعد جغرافية الانتخابات – مجال هذا البحث – من صلب عمل الجغرافية السياسية ، والتي تعد فرعاً من فروع الجغرافية البشرية التي تدرس بوجه عام العلاقة بين الإنسان والبيئة[١٦] .

المبحث الثاني : التباين المكاني لانتخابات عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ البرلمانية

انتخابات ٢٠٠٥ :

بلغ عدد الكيانات السياسية التي تنافست على مقاعد مجلس النواب العراقي في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ (٣٢٦) كيان سياسي و (١٩) تحالفا سياسيا ، وتنافس (٧٦٥٥) مرشحاً لشغل مقاعد مجلس النواب البالغ (٢٧٥) مقعداً ، والتي استند في توزيعها إلى نظام الدوائر الانتخابية المتعددة (Multiple constituencies) والذي بموجبه تم توزيع (٢٣٠) مقعداً على الدوائر الانتخابية (المحافظات الثمانية عشرة) و(٤٥) مقعدا تعويضيا وذلك حسب عدد سكان كل محافظة . وأشرف على هذه الانتخابات (٣٩٩٣٦٩) مراقباً ، ضم (١٢٦١٢٥) مراقباً محلياً (مجتمع مدني) ، و (٢٧٢٢٩٥) وكيل كيان سياسي في المحافظات الثمانية عشرة و (٩٤٩) مراقباً دوليا . وتوجه نحو (١٢,٣٨٩,٠٠٤) ناخبا للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات من أصل (١٥,٥٦٨,٧٠٢) ناخباً مسجلا في (٦٢٦٤) مركز اقتراع اشتملت على (٣١٨٣٧) محطة اقتراع ، منهم (١١,٨٨٨,٩١١) ناخباً (التصويت العام) بما نسبته (٩٦%) و(٢٩٥٣٧٧) ناخباً للتصويت الخارج(*) ، وبلغ عدد ناخبي التصويت الخاص (٢٠٤٧١٦) ناخباً ، بينما بلغت مجموع أوراق الاقتراع الباطلة والفارغة (٢٠٥٤٩٨) بما نسبته ١,٦٦%.

أما بالنسبة لمنطقة الدراسة (محافظة ديالى) فبلغ عدد الكيانات السياسية التي خاضت الانتخابات النيابية في المحافظة (١٠) كيانات سياسية و(٥٦) ائتلافاً سياسيا ، تنافسوا على (١٠) مقاعد نيابية مخصصة لمنطقة الدراسة . واشرف على سير العملية الانتخابية في المحافظة (٥٠٠٠) مراقبا مجتمع مدني ، و (٦٣٨٩) وكيل كيان سياسي ، و (٣) مراقبين دوليين . وتوجه إلى صناديق الاقتراع نحو (٥٣٨١٤٠) ناخباً من مجموع (٧٤٢٨٦٢) ناخبا مسجلا في (٢٦٨)مركز اقتراع ، ضم (١٤٣٢) محطة اقتراع ، بينما بلغت مجموع أوراق الاقتراع الباطلة والفارغة (٦٣١٠) بما نسبته (٣,٠٧%) من العراق .

انتخابات ٢٠١٠ :

أما بالنسبة لانتخابات ٢٠١٠ البرلمانية ، فقد جاءت بخريطة سياسية جديدة ، بعد الذي أفرزته نتائج انتخابات ٢٠٠٥ من خريطة عكست واقع ما يجري في العراق من صراع طائفي وعرقي . فقد أصبح الطابع السياسي أكثر وضوحا في الانتخابات التي جرت في ٢٠١٠. وجرت هذه العملية الانتخابية بمشاركة (٢٩٧) كياناً سياسياً منها (١٦٧) اتحدت في (١٢) ائتلافاً انتخابياً ، وخاض (٦٢٣٤) مرشحاً الانتخابات لشغل مقاعد مجلس النواب البالغ (٣٢٥) مقعداً ، منهم (٤٢٨) ذكور اً

، و(١٨٠٦) إناثاً ، واشرف على هذه الانتخابات (٤٧٦٣٦٦) وكيل كيان سياسي ، و (٤٩٢) منظمة (مجتمع مدني) ، و(١١٤٦١٥) مراقباً محلياً ، وبلغ مجموع منظمات المراقبة الدولية (٣٥) منظمة ، و(١٤٤٧) مراقباً دولياً ، في حين بلغ مجموع الإعلاميين المحليين والدوليين (٢٥٠٠) إعلامياً [١٧]، أدلى (١١٦٢٤٦٨٨) ناخباً بصوته في (٧٥٧٥) مركزاً انتخابياً .

أما على مستوى منطقة الدراسة (محافظة ديالى) فبلغ عدد الكيانات السياسية التي شاركت في هذه الدورة الانتخابية (١٢) كياناً سياسياً و (١٠) ائتلافات انتخابية و(٧) كيانات سياسية للمكون المسيحي[**]، وتنافس (٢٦١) مرشح لشغل (١٣) مقاعداً نيابياً مخصصة لمنطقة الدراسة منهم (١٨٤) ذكور، و(٧٧) إناث .أشرف على سير العملية الانتخابية في المحافظة (٢٣) منظمة (مجتمع مدني) ، و (٣٩١٩٨) وكيل كيان سياسي ، و(٧٠٨٤) مراقباً محليا ، و(١٣٥) إعلاميا[١٨]. وتوجه إلى صناديق الاقتراع نحو (٥٠٢٨٩٦) ناخب من مجموع (٨٢٢٠٥٢) ناخباً مسجلاً في (٣٨٢) مركزاً انتخابياً ضمت (٢٠٨٧) محطة اقتراع ، وبلغ مجموع أصوات محافظة ديالى من ناخبي الخارج (٦٣٥٧) ناخب [١٩]. (جدول ١)

جدول(١) يمثل الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ البرلمانية .

ت	اسم الكيـــان	٢٠٠٥				٢٠١٠			
		عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة %
١	جبهة التوافق العراقية	١٩٥٦٠٠	٣٦.٧٨	٤	٤٠	٢٥١٢٥	٥	صفر	صفر
٢	الائتلاف العراقي الموحد	١١٦٨٣٩	٢١.٩٧	٢	٢٠	٨٥٨٢١	١٧.٠٧	٣	٢٣.٠٧
٣	التحالف الكردستاني	٦٤٣٧٠	١٢.١١	٢	٢٠	٤٧٧٤٩	٩.٤٩	١	٧.٧
٤	الجبهة العراقية للحوار الوطني	٥٤٤٢٦	١٠.٢٣	١	١٠	—	—	—	—
٥	القائمة العراقية الوطنية	٥٤٣١٦	١٠.٢١	١	١٠	٢٤٥٠٢٥	٤٨.٧٢	٨	٦١.٥٤
٦	ائتلاف دولة القانون	—	—	—	—	٦٣٩٦٩	١٢.٧٢	١	٧.٧
٧	الكيانات غير الفائزة	٤٦٢٧٩	٨.٧٠	صفر	صفر	٣٥٢٠٧	٧	صفر	صفر
٨	المجمـــوع	٥٣١٨٣٠	١٠٠	١٠	١٠٠	٥٠٢٨٩٦	١٠٠	١٣	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى . (بيانات غير منشورة)

بالنظر إلى جدول (١) يتبين لنا ما يلي :

١- تعد جبهة التوافق العراقية أكبر الخاسرين في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ ، إذ لم تحصل على أي مقعد في محافظة ديالى ، لعدم حصولها على القاسم الانتخابي البالغ (٣٨٦٨٤,٣) صوت، إذ بلغ مجموع أصوات القائمة (٢٥١٢٥) صوتاً في المحافظة ، بعد أن كانت تحتل الصدارة بـ (١٩٥٦٠٠) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، يرجع هذا الانخفاض الشديد في عدد الأصوات إلى الانشقاقات التي حصلت داخل الجبهة وانضمام العديد من قياداتها إلى القائمة العراقية التي شكلت ثقلاً سياسياً في المحافظة.

٢- تغير الخارطة السياسية لمحافظة ديالى وذلك بعد دخول القائمة العراقية ذات التوجه الوطني الليبرالي كقوة انتخابية وتبوئها المرتبة الأولى بحصولها على (٨) مقاعد ، بما نسبته(٦٢%) من إجمالي مقاعد المحافظة البالغ (١٣) مقعداً، و أبرز الكيانات السياسية التي تحالفت مع القائمة هي (جبهة الحوار الوطني) بزعامة صالح المطلك ، بعد أن شغلت (مقعد واحد) في انتخابات ٢٠٠٥ .

٣- أظهرت الممارسة الانتخابية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ تواجد أربعة أحزاب كبيرة على امتداد الرقعة الجغرافية لمحافظة ديالى وهي: القائمة العراقية وحصلت على (٢٤٥٠٢٥) صوتاً ، الائتلاف العراقي الوطني وحصل على (٨٥٨٢١) صوتاً ، ائتلاف دولة القانون وحصل على (٦٣٩٦٩) صوتاً ، التحالف الكردستاني وحصل على (٤٧٧٤٩) صوتاً.

٤- هناك تغير إيجابي لصالح الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات ٢٠١٠ ، بحصولها على (٣) مقاعد ، بعد أن حازت على (مقعدين) في ٢٠٠٥ ، أي بزيادة(مقعد واحد) في المحافظة .

٥- أما التحالف الكردستاني فقد خسر (مقعد واحد) في ٢٠١٠ ، ويعود السبب في ذلك لانسحاب (حركة التغيير)(***) من تشكيلة التحالف ودخولها بقائمة منفردة في انتخابات ٢٠١٠ ، مما انعكس سلبا على أصوات التحالف الكردستاني .

٦- برز لدينا ائتلاف دولة القانون كقوة انتخابية على الساحة السياسية بعد أن احتل المرتبة الثالثة بحصوله على(مقعد واحد) من أصل(١٣) مقعداً في ٢٠١٠ ، بعد خروج (حزب الدعوة الإسلامية/جناح المالكي)من التحالف الوطني وتشكيل تحالف سمي بـ (ائتلاف دولة القانون).

٧- اتسمت التحالفات التي جرت في انتخابات ٢٠١٠ بأنها سياسية أكثر منها طائفية أو عقائدية، بعد أن انحسرت ظاهرة الاصطفافات الطائفية وشهدت اغلب الائتلافات التي شاركت في انتخابات ٢٠٠٥ حالة من الانشقاقات بين مكوناتها أدى بدوره إلى تغير خريطة التحالفات السياسية.

٨- انخفاض نسبة المشاركة في المحافظة في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ .

جغرافية الدعم التصويتي(****) للكيانات الفائزة في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠

أولا- جبهة التوافق العراقية : تعد جبهة التوافق العراقية اكبر (تكتل سني) يمثل العرب السنة ، تأسست لخوض الانتخابات النيابية التي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ وضمت كافة الأطراف التي قاطعت انتخابات ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥ .

يتضح لنا من خلال قراءة الجدول (١) والخريطة (٢) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة في محافظة ديالى وهي كالتالي :(ملحق ١)

١- مناطق الدعم القوية : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٤٠%) في انتخابات ٢٠٠٥ وتشمل أقضية (بعقوبة ٤٧.١٠% ، المقدادية ٤٤.٩٣%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذه الاقضية (١٢٥٨٦٩) ناخباً ، بما نسبته (٦٤.٣٥%) من إجمالي المصوتين للقائمة في المحافظة والبالغ (١٩٥٦٠٠) صوتاً ، ويعزى ارتفاع الدعم التصويتي للقائمة في هذه الاقضية إلى عدة اعتبارات منها تأثير الانتماء الديني والعشائري على رأى الناخب حيث أن بعض من مرشحي القائمة ينحدرون من قضائي بعقوبة والمقدادية ومن العشائر العربية مثل (العزة والجبور) ، فضلا عن أن قضاء بعقوبة يعد مركز نفوذ ودعم جغرافي للقائمة وخاصة في مناطق الكاطون والعبارة والتحرير ومركز القضاء وناحيتي بهرز وبني سعد ، أما في قضاء المقدادية فيتمثل مراكز الدعم الجغرافي في ناحية الوجيهية ومركز وأطراف القضاء .

٢- مناطق الدعم المتوسطة : وهي الاقضية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (٢٠-٤٠%) وتضم كل من قضائي (الخالص ٣٥.٥١% ، بلدروز ٢٥.١٣%) وبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة في هاذين القضائين (٥٢٣٤٤) صوتاً ، ويعد قضاء الخالص منطقة دعم تصويتي جيد للقائمة خصوصا في ناحية المنصورية وهبهب والعظيم ، أما في قضاء بلدروز فتمثلت في مركز القضاء وناحية مندلي .

٣- مناطق الدعم المنخفض : وهي التي تقل فيها نسبة ما حصلت عليه القائمة من أصوات عن (٢٠%) وتشمل أقضية (كفري ١٨.١٢% ، خانقين ١٦.٨٠%) وبلغ عدد المصوتين في هذين القضائين (١٧٣٨٧) ناخب ، ويرجع انخفاض الدعم التصويتي للقائمة ضمن هذه المناطق كون هذه المناطق تمثل مراكز دعم قوية لأنصار قائمة التحالف الكردستاني .

خريطة (2) مناطق الدعم التصويتي لقائمة جبهة التوافق العراقية في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

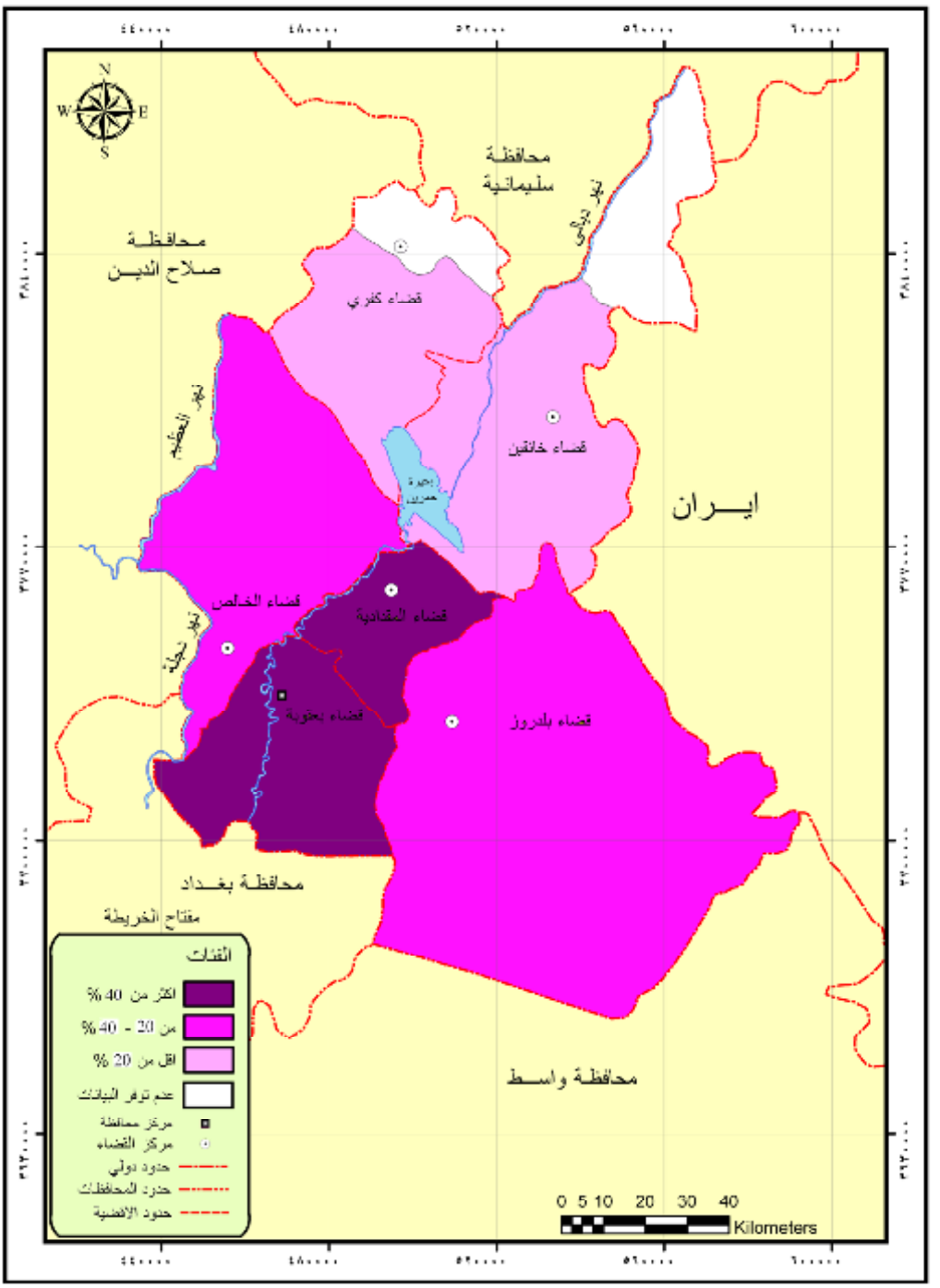

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على برنامج (Arc GIS 9.2) وجدول (1)

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن هناك تبايناً مكانياً واضحاً في حجم الدعم للقائمة بحيث كان هذا الدعم مرتفعا في جنوب غرب المحافظة ، بينما انخفض في شمال وشمال شرق المحافظة.

انتخابات ٢٠١٠ : تعد جبهة التوافق العراقية أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات، إذ لم تحصل على أي مقعد في منطقة الدراسة لعدم حصولها على القاسم الانتخابي البالغ (٣٨٦٨٤.٣) صوت، إذ بلغ مجموع أصوات القائمة (٢٥١٢٥) صوتاً في المحافظة ، ويرجع ذلك إلى الانشقاقات التي حصلت داخل الجبهة وانضمام العديد من قياداتها الى القائمة العراقية التي شكلت ثقلاً سياسياً في المحافظة.

ثانياً– قائمة الائتلاف العراقي الموحد : الائتلاف العراقي الموحد هو كيان سياسي شيعي يمثل تجمعا لأحزاب وشخصيات عراقية شيعية مدنية ودينية تم تشكيله في نهاية عام ٢٠٠٤ ، دخلت انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ بطابع (الإسلامي الشيعي) ، وبلغ عدد الكيانات السياسية المنضوية تحت لوائه في منطقة الدراسة (١٤) كياناً سياسياً ، أبرزها (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ، حزب الدعوة الإسلامية ، والتيار الصدري .

ومن خلال قراءة الجدول (١) والخارطة (٣) أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة في محافظة ديالى وهي كالتالي :(ملحق ١)

١– مناطق الدعم القوية : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٣٠%) وتضم قضاء (بلدروز ٤٠.٦٢%) حصلت القائمة في هذا القضاء على (١٥٠٨٩) صوتاً أي بنسبة (١٢.٩١%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة ، ورغم ارتفاع أعداد المصوتين للقائمة في بعض الاقضية إلا أن قضاء بلدروز جاء بالمرتبة الأولى ، ويعزى لسببين الأول هو انخفاض حجم المصوتين في القضاء مقارنة بالاقضية الأخرى ، والأمر الثاني كون القضاء يمثل منطقة دعم قوية للقائمة حيث انتشار العشائر العربية ذات الطابع الاثني .

٢– مناطق الدعم المتوسطة : وهي الاقضية التي تتراوح نسب المصوتين فيها بين (١٥ – ٣٠%) وتشمل كل من قضاء (الخالص ٢٩.٦٧% ، المقدادية ٢٥.٦٢% ، بعقوبة ٢١.١١%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذه الاقضية (٩٧٤٢١) ناخبا بما نسبته (٨٣.٣٨%) من مجموع المصوتين للقائمة ، ويرجع سبب هذا دعم للقائمة لتمركز أنصارها في هذه الاقضية وخاصة في ناحية العبارة وبني سعد وكنعان ضمن قضاء بعقوبة ، وناحيتي الوجيهية وأبو صيدا ضمن قضاء المقدادية ، أما في قضاء الخالص فتمثلت مناطق الدعم للقائمة في مركز القضاء وناحية العظيم .

٣– مناطق الدعم المنخفضة : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٥%) وتضم قضاء (كفري ١٢.٥٢% ، خانقين ٢.٤٩%) حيث حصلت القائمة في هذه الاقضية

(٤٣٢٩) صوتاً ، أي بما نسبته (٣.٧٠%) من إجمالي أصوات القائمة ويرجع السبب في تدني نسبة المصوتين كون هذه الاقضية تمثل مركز ثقل مؤيدي التحالف الكردستاني وبما أن منطقة الدراسة تتميز بالتنوع الاثني والقومي فقد صوت الناخبين حسب طبيعة تلك الانتماءات .

وخلاصة لما تقدم يتضح أن مناطق الدعم الجغرافي لقائمة الائتلاف تباينت من منطقة إلى أخرى ، حيث استطاعت القائمة حشد الجماهير لتأييد مرشحيها في الأقسام الجنوبية والغربية من المحافظة والتي تعد مناطق ترجيح للقائمة ، على عكس الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية حيث لا يتمتع مرشحيه بنفوذ كبير.

انتخابات ٢٠١٠ : يتضح من الجدول (١) والخارطة (٤) أن الأصوات التي حصل عليه الائتلاف في محافظة ديالى توزعت بصورة متباينة على أقضية المحافظة إلى ثلاثة مناطق للدعم التصويتي وهي كالتالي : (ملحق ٢)

١- **مناطق الدعم القوية :** وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (٢٨%) وتشمل قضاء (المقدادية ٢٩.٧١%) وبلغ عدد المصوتين للائتلاف في هذا القضاء (٢٣٢٣٣) ناخب، بما نسبته (٢٧.٠٧%) من إجمالي المصوتين للائتلاف في المحافظة ، وعند مقارنة هذه المناطق في انتخابات ٢٠١٠ مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يلاحظ :

أ- ارتقاء قضاء المقدادية من مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ إلى مناطق الدعم القوية في انتخابات ٢٠١٠ ، رغم الانخفاض الضئيل في أعداد المصوتين للائتلاف في الانتخابات الثانية ، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض نسبة المشاركة في القضاء من (٧٨.٩١%) في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٥٧.٣٧%) في انتخابات ٢٠١٠ .

ب- تراجع قضاء بلدروز من مناطق الدعم القوية في انتخابات ٢٠٠٥ إلى مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠١٠ ، ويعزى سبب ذلك لدخول (ائتلاف دولة القانون) كمنافس قوي للائتلاف الوطني وحصوله على ما يقرب من نصف أصوات الناخبين في القضاء.

٢- **مناطق الدعم المتوسطة :** وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين فيها بين (١٤ - ٢٨%) وتضم قضائي (الخالص ٢٦.٦٢% ، بلدروز ٢٥.٥٩%) وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليه الائتلاف في هذين القضائين (٤٠٥٠١) صوتاً ، بما نسبته (٤٧.١٩%) من إجمالي المصوتين للائتلاف في المحافظة . ولدى مقارنة مناطق الدعم المتوسطة مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ نلاحظ ما يلي :

خريطة (3) مناطق الدعم التصويتي لقائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

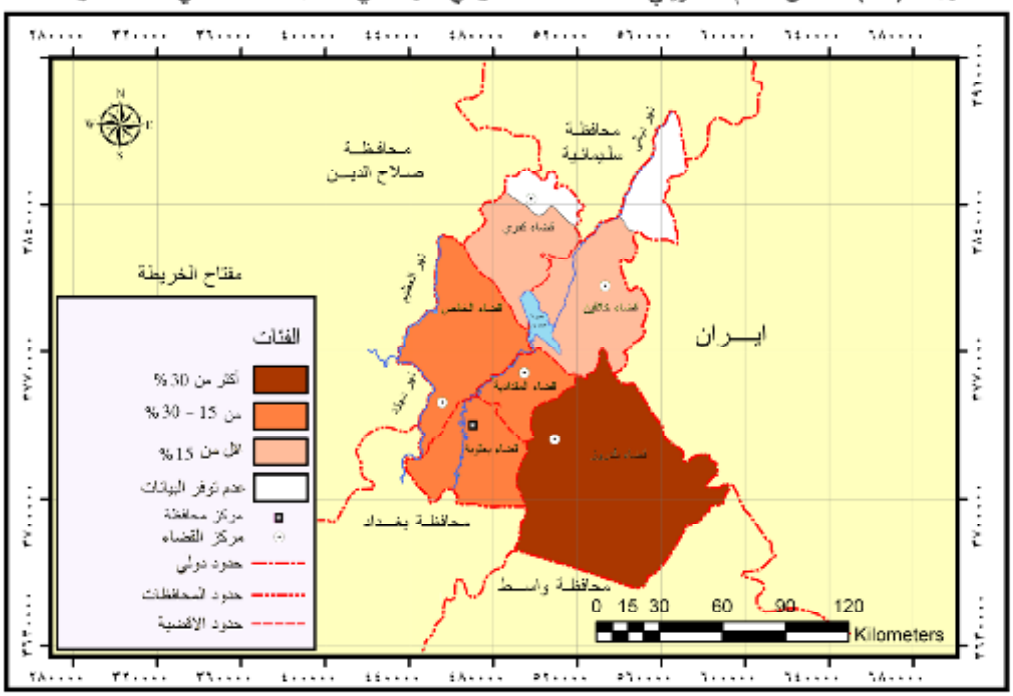

خريطة (4) مناطق الدعم التصويتي للائتلاف الوطني العراقي في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

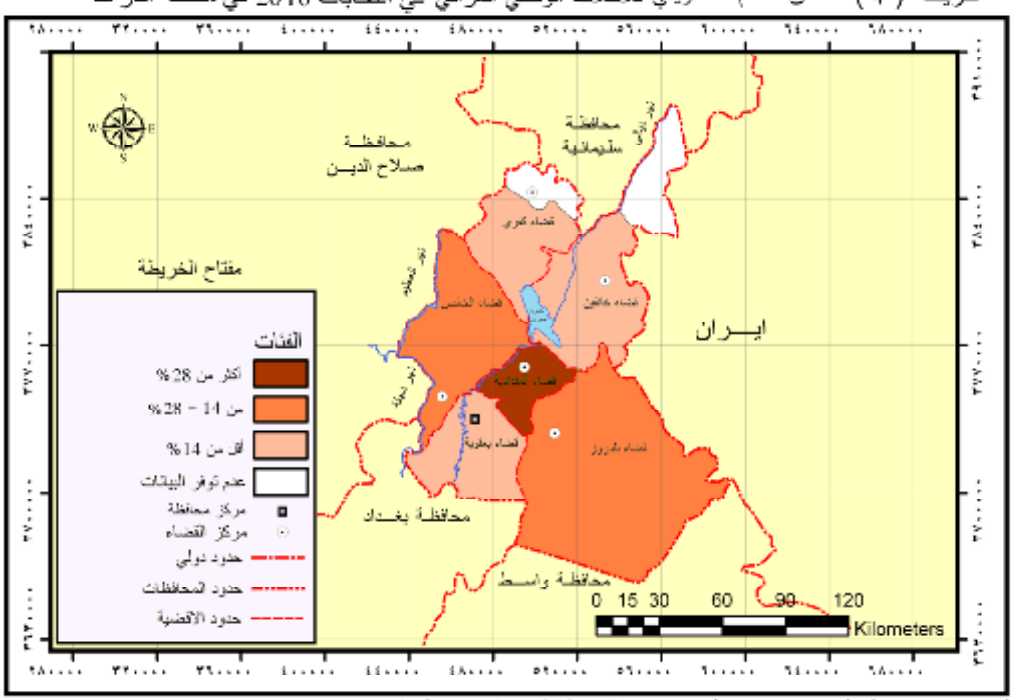

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على برنامج (Arc GIS 9.2) وجدول (1)

أ- تراجع قضاء بعقوبة إلى مناطق الدعم الضعيفة في انتخابات ٢٠١٠ لحصول الائتلاف على (١١٨٩٢) صوتاً بعد أن كان ضمن مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ عندما حصل الائتلاف فيه على (٣٧٨٢٧) صوتاً ، ويعزى سبب هذا الانخفاض الشديد في عدد الأصوات الى تغير سلوك الناخب التصويتي تجاه القوائم الدينية والذي أدى إلى انخفاض الدعم التصويتي لهذه القوائم مقارنة بالقوائم السياسية ، يضاف إلى ذلك دخول القوائم السياسية الجديدة إلى العملية الانتخابية ، والتي يتمتع أعضائها بتأييد واسع في هذا القضاء .

ب- انخفاض أعداد المصوتين للقائمة ضمن هذه المناطق من (٩٧٤٢١) ناخب في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٤٠٥٠١) ناخب في انتخابات ٢٠١٠ .

٣- مناطق الدعم المنخفضة : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (١٤%) وتضم كل من قضاء (بعقوبة ٨.٢٦% ، كفري٤.٦٣% ، خانقين ١.٥٢%) وبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها الائتلاف في هذه الاقضية (١٣٨١١) صوتاً ، بما نسبته (١٦.٠٩%) من مجموع أصوات الائتلاف ، وعند مقارنة مناطق الدعم المنخفضة مع نظيراتها في انتخابات ٢٠٠٥ يظهر لنا ما يلي :

أ- مازال قضائي (كفري ، وخانقين) يقعان ضمن مناطق الدعم المنخفض في كلا الدورتين ، فبعد أن كان عدد المصوتين للائتلاف في قضائي كفري وخانقين (٤٣٢٩) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ ، بما نسبته (٣.٧٠%) من إجمالي أصوات الائتلاف انخفض إلى (١٩١٩) ناخباً في انتخابات ٢٠١٠ بما نسبته (٢.٢٤%) ، ويعزى هذا الانخفاض إلى :

١- انخفاض نسبة المشاركة في هذه الاقضية في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ .

٢- دخول ائتلاف دولة القانون كمنافس قوي للائتلاف الوطني العراقي في هذه الاقضية ، نتج عنه حصول الأول على (٢٧٨٥) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ والتي كانت اغلبها لصالح الائتلاف الوطني في الانتخابات السابقة .

ب- أصبح قضاء بعقوبة يشارك كل من قضائي كفري وخانقين ضمن مناطق الدعم المنخفض في انتخابات ٢٠١٠ بعد أن كان يقع ضمن مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ .

واستقراءً لما سبق يمكن القول أن الانقسامات السياسية داخل الائتلاف ساهمت في تشتيت ولاءات أنصاره في بعض المناطق رغم انضمام العديد من الأحزاب السياسية إليه ، ذلك نتيجة خروج أبرز الكيانات السياسية من الائتلاف وهو (حزب الدعوة الإسلامية) بزعامة نوري المالكي رئيس الوزراء الحالي ، فضلا عن أن الطابع الديني (الشيعي) بقي سائدا على الائتلاف الوطني العراقي

في انتخابات ٢٠١٠ ، وتمثل مناطق الدعم الجغرافي للائتلاف على شكل ذراع امتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي .

ثالثا : قائمة التحالف الكردستاني .

تشكلت القائمة بزعامة كل من السيدين جلال الطالباني (رئيس جمهورية العراق الحالي) ومسعود البارزاني (رئيس حكومة إقليم كردستان العراق)، ويغلب على القائمة الطابع القومي_الكوردي. ضمت قائمة التحالف الكردستاني في داخلها (٨) كيانات سياسية هي[٢١] :

١- الاتحاد الوطني الكردستاني . ٢- الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٣- الحزب الشيوعي الكردستاني . ٤- الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٥- حزب كادحي كردستان . ٦- الجماعة الإسلامية الكردستانية .

٧- حزب الآخاء التركماني . ٨- حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني .

حصلت قائمة التحالف الكردستاني على (٥٣) مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة (٢٧٥) مقعداً، أي بما نسبته (١٩.٧٢%) ، كما حصلت على (٢٦٤٢١٧٢) صوتاً بما نسبته (٢١.٦٨%) من أجمالي أصوات الناخبين والبالغ عددهم (١٢١٨٣٥٠٦) ناخباً ، وبذلك جاءت بالمرتبة الثانية بعد قائمة الائتلاف العراقي الموحد . أما على مستوى منطقة الدراسة فقد حصلت على (مقعدين) من أصل (١٠) مقاعد ، أي ما نسبته (٢٠%) من مجموع مقاعد المحافظة ، كما وحصدت (٦٤٣٧٠) صوتاً بما نسبته (١٢.١١%) من إجمالي أصوات المحافظة والبالغة (٥٣١٨٣٠) صوتاً .

جغرافية الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠٠٥ .

ومن خلال تحليل الجدول (١) والخارطة (٥) اللذان يوضحا عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف الكردستاني وحسب أقضية محافظة ديالى ، يتبين أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي للقائمة وهي كالتالي : (ملحق ١)

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٥٠%) وتضم قضاء (خانقين ٦٢.٠٦%) حصلت القائمة في القضاء على (٥٢٣٠٢) صوتاً بما نسبته (٨١.٢٥%) ويعزى هذا الدعم القوي للقائمة إلى عدة اعتبارات ، منها إن مركز قضاء خانقين يعد معقل رئيسي لأنصار وكوادر كل من الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وان اغلب المرشحين ينحدرون من القضاء ، يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق تقع ضمن نطاق التأثير الجيوسياسي كونها من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية في حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة :** وهي الاقضية التي تتراوح نسب المصوتين فيها بين (25 – 50%) وتضم قضاء (كفري ٤٠.٥٢%) ونالت القائمة فيه على (٧٢١٨) صوتاً ، أي بنسبة (١١.٢١%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة البالغ (٦٤٣٧٠) ،ويعد قضاء كفري مركز دعم جغرافي مباشر للقائمة ويتمثل في مركز ناحيتي قر ه تبة وجبارة لتمركز السكان ممن هم من القومية الكردية .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة :** وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (25%) وتشمل اقضية (بلدروز ٥.٤٧% ،المقدادية ١.٣٦% ، بعقوبة ٠.٥٦% ، الخالص ٠.٤٦%) وحصلت القائمة في هذه الاقضية على (٤٨٥٠) صوتاً ، بما نسبته (٧.٥٣%) من إجمالي أصوات القائمة ، ويلاحظ في هذه الفئة أن أعلى نسبة تصويت سجل في بلدروز، وذلك لان أجزاء من مركز القضاء وناحيتي مندلي وقزانية حظيت بدعم القائمة لتمركز العشائر الكردية فيها ، وأنها تعد بمثابة مراكز دعم مباشرة للقائمة ، اما السبب في تدني الدعم الجغرافي للتحالف الكردستاني في هذه الفئة كونها تعد مناطق جغرافية داعمة لمرشحي الأحزاب الإسلامية (جبهة التوافق العراقية والائتلاف العراقي الموحد) ، يضاف إلى ذلك قلة تواجد الأكراد في هذه الاقضية .

يستخلص مما سبق ، تركز قائمة التحالف الكردستاني جغرافياً وبقوة في الأقسام الشمالية من المحافظة ، بينما كان حضورها الانتخابي في الأقسام الوسطى والجنوبية ضعيفا وذلك لعدم تطابق أفكار القائمة مع توجهات الشارع في هذه المناطق ، ويرى الباحث " أن الناخب يصوت للحزب أو للجهة التي تمثل أفكاره ، ولهذا فالتصويت الانتخابي جاء إرضاءً للأفكار التي يؤمن بها الناخب.

انتخابات ٢٠١٠ : حصل التحالف الكردستاني على (٤٧٧٤٩) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، بما نسبته (٩.٤٩%) من إجمالي أصوات الناخبين والبالغ (٥٠٢٨٩٦) ناخباً ، محققا بذلك المرتبة الرابعة بـ (مقعد واحد) ، وهو بذلك يتراجع بفارق (مقعد واحد) عن الدورة الانتخابية السابقة ، ويدل ذلك على انخفاض الدعم التصويتي للتحالف في منطقة الدراسة عن الدورة الانتخابية السابقة لعام ٢٠٠٥ بفارق (١٦٦٢١) صوتاً ، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من ضمنها انشقاق حركة التغيير عن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يعد ابرز الأحزاب المؤتلفة ضمن التحالف الكردستاني.

خريطة (5) مناطق الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكردستاني في انتخابات 2005 .

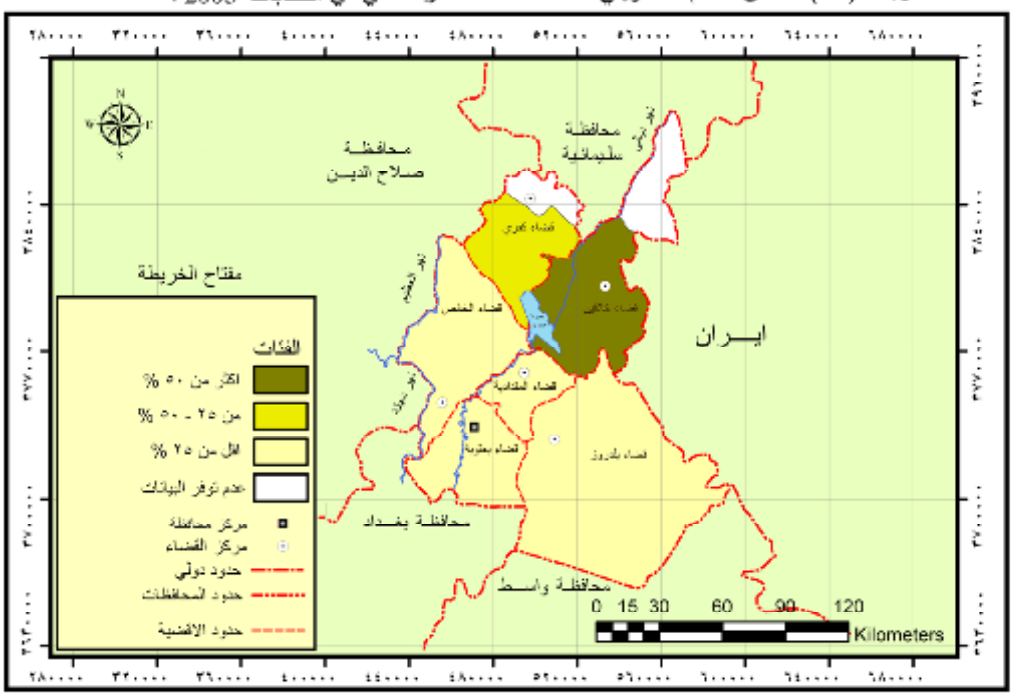

خريطة (6) مناطق الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكردستاني في انتخابات 2010 .

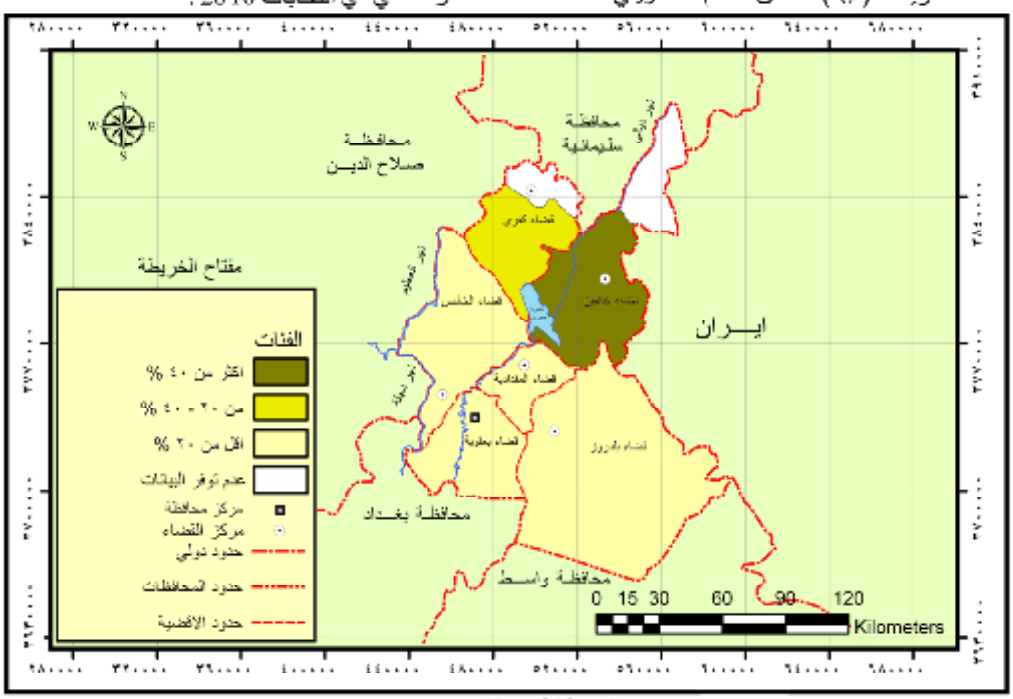

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (1) .

جغرافية الدعم التصويتي للتحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠١٠.

يتضح من خلال قراءة الجدول (١) والخارطة (٦) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذا التحالف ، توزعت أصوات ناخبيه على أقضية المحافظة بصورة متباينة ، ونظرا لانخفاض نسبة المصوتين لقائمة التحالف في أقضية المحافظة لذا أصبح لزاما إعادة تقسيم مناطق الدعم وفقا لهذا الانخفاض وهي كالتالي : (ملحق ٢)

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للتحالف عن (٤٠%) وتشمل قضاء (خانقين ٤٦.٩٧%) وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليها التحالف في هذا القضاء (٣٥٥٩٦) صوتاً ، بما نسبته (٧٤.٥٥%) من مجموع أصوات التحالف . ولدى مقارنة نتائج التحالف ضمن قضاء خانقين في انتخابات ٢٠١٠ مع نظيراتها في انتخابات ٢٠٠٥ يتبين ما يلي :

أ- مازال التحالف الكردستاني يتركز جغرافيا وانتخابيا في قضاء خانقين الذي حصل فيه على نسبة (٧٤.٥٥%) من الأصوات في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد أن كان قد حصل على (٨١.٢٥%) من إجمالي أصوات التحالف في القضاء في انتخابات ٢٠٠٥ .

ب- تراجع أعداد المصوتين للتحالف في القضاء من (٥٢٣٠٢) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٣٥٥٩٦) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، أي بفارق (١٦٧٠٦) صوتاً ، ويعزى ذلك إلى عدة اعتبارات من ضمنها خروج (حركة التغيير) من التحالف ، والذي استطاع أن يحصد (٨٩٩٤) صوتاً في منطقة الدراسة في انتخابات ٢٠١٠ .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين للتحالف فيها بين (٢٠-٤٠%) وتتمثل في قضاء (كفري ٢٦.٣٦%) وبلغ مجموع أصوات التحالف في هذا القضاء (٤٣٧٠) صوتاً ، بما نسبته (٩.١٥%) من إجمالي ناخبي التحالف . وعند مقارنة هذه المناطق مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ تبرز لنا ما يلي :

أ- لا يزال قضاء كفري يمثل مناطق دعم متوسطة للتحالف الكردستاني في كلا الدورتين ، وان اغلب الأصوات التي حصل عليها التحالف تمثلت في ناحيتي قرة تبة وجبارة ، اللتان تعدان مراكز دعم جغرافية مباشرة للتحالف الكردستاني لتركز مؤيديه ضمن هذا القضاء .

ب- انخفاض نسبة الدعم التصويتي للتحالف في هذا القضاء في انتخابات ٢٠١٠ إلى (٢٦.٣٦%) بعد أن كانت (٤٠.٥٢%) في انتخابات ٢٠٠٥، ويعزى سبب ذلك إلى عدة عوامل منها دخول القائمة العراقية إلى العملية الانتخابية بتحالفات جديدة استطاعت أن تحصل على (٧٧٩٦) صوتاً في هذا القضاء في انتخابات ٢٠١٠ بعد أن كانت قد حصلت فيها على (٣٤٦) صوتاً في انتخابات

٢٠٠٥ ، يضاف إلى ذلك خروج بعض الكيانات السياسية من التحالف والتي من أبرزها (حركة التغيير) التي حصدت (١٤٤٥) صوتاً من هذا القضاء .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للتحالف عن (٢٠%) وتضم كلاً من قضاء (بلدروز ٧.٢١% ، والمقدادية ١.٢٣% ، وبعقوبة ٠.٢٥% ، الخالص ٠.١٣%) وبلغ عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم للتحالف في هذه لفئة (٤٠٥٥) ناخباً، بما نسبته (٨.٤٩%) من إجمالي ناخبي التحالف البالغ عددهم (٤٧٧٤٩) ناخباً . ولدى مقارنة مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠١٠ مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يلاحظ ما يلي :

أ- مازالت الاقضية التي تمثل مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠٠٥ هي نفسها تمثل مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠١٠ ، نتيجة لعدم تطابق توجهات الناخبين في هذه المناطق مع أفكار وبرنامج التحالف الانتخابي .

ب- انخفاض عدد الأصوات التي حصل عليها التحالف في هذه المناطق إلى (٤٠٥٥) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد أن كانت (٤٨٥٠) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، وشمل هذا الانخفاض جميع الاقضية باستثناء قضاء بلدروز .

وخلاصة لما تقدم يتضح أن هناك تبايناً مكانياً واضحاً في حجم الدعم للتحالف الكردستاني ، حيث كان مرتفعا في الأقسام الشمالية وذلك لهيمنة الأحزاب الكردية على الساحة السياسية لتلك المناطق ، بينما انخفض الدعم في الأقسام الوسطى والجنوبية كونها تعد مناطق دعم لأحزاب أخرى.

رابعا : الجبهة العراقية للحوار الوطني

جبهة سياسية تشكلت في عام ٢٠٠٥ تضم عددا من الشخصيات والحركات السياسية في العراق يترأسها صالح المطلك ذات التوجه (القومي- الليبرالي) ، رفضت الجبهة الانضمام إلى جبهة التوافق العراقية للمشاركة في الانتخابات التي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ككتلة موحدة ، ذلك لأن الحزب الإسلامي العراقي الذي كان جزءا من جبهة التوافق العراقية قد ساند مسودة الدستور العراقي التي رفضتها الجبهة العراقية للحوار الوطني . وتتألف الجبهة من خمسة كيانات سياسية هي[٢١]:

١- الجبهة الوطنية العراقية . ٢- حركة أبناء العراق الموحد .

٣- الحزب الديمقراطي المسيحي العراقي . ٤- الجبهة الوطنية لوحدة العراق الحر .

٥- الجبهة الديمقراطية العربية .

شغلت الجبهة العراقية للحوار الوطني (١١) مقعداً في مجلس النواب بحصولها على (٤٩٩٩٦٣) صوتاً ، أي بنسبة (٤.١٠%) من إجمالي أصوات الناخبين في العراق .وعلى مستوى

منطقة الدراسة فقد حصلت القائمة على (مقعد واحد) من أصل (١٠) مقاعد ، وذلك بحصولها على (٥٤٤٢٦) صوتاً في عموم المحافظة ، بما نسبته (١٠.٢٣%) .

جغرافية الدعم التصويتي للجبهة العراقية للحوار الوطني .

ومن خلال النظر إلى الجدول (١) والخارطة (٧) اللذان يوضحا عدد الأصوات التي حصلت الجبهة العراقية للحوار الوطني حسب أقضية محافظة ديالى ، يتبين أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي للجبهة وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٢٠%) وتضم قضاء (كفري بنسبة ٢٠.٣٧%) من أصوات القضاء ، ويرجع سبب ارتفاع النسبة في هذا القضاء لقلة أعداد المشاركين في الانتخابات والبالغ (١٧٨١٤) ناخباً ، والتي تعد حالة طبيعية وليس لارتفاع عدد مؤيدي هذه القائمة في القضاء ، حيث بلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها الجبهة هو (٣٦٢٨) صوتاً من مجموع (١٧٨١٤) ناخباً في القضاء ، وتعد الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية لناحيتي قرة تبة وجبارة مناطق دعم قوية للقائمة لتمركز العشائر العربية ذات التوجه القومي_ العربي ، وتمثل ناحيتي العظيم والمنصورية مناطق دعم جغرافي مباشر للقائمة.

٢- **مناطق الدعم المتوسط:** وهي الاقضية التي تتراوح نسب المصوتين فيها بين(١٠- ٢٠%) وتضم كلاً من قضائي (الخالص١٣.١% ، بعقوبة ١٠.٢١%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هاذين القضائين (٣٤٠٤٦) بما نسبته(٦٢.٥٥%)من مجموع أصوات ناخبي القائمة، وتعد ناحيتي العظيم والمنصورية التابعتين لقضاء الخالص مناطق دعم جغرافي مباشر للقائمة، وكذلك قضاء بعقوبة حيث يعد مركز دعم جغرافي للقائمة وخاصة في مركز القضاء ومناطق الكاطون والعبارة والتحرير وناحية كنعان. أما في المقدادية فتركز الدعم التصويتي في أطراف القضاء وأجزاء من المركز وناحيتي أبي صيدا والوجيهية . (ملحق ١)

٣- **مناطق الدعم المنخفض:** وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٠%) وتشمل كلاً من قضاء (المقدادية ٨% ، بلدروز ٧.٩٥% ، خانقين ٧.٦٠%) حصلت القائمة في هذه الاقضية على (١٦٧٥٢) صوتا أي بنسبه (٣٠.٧٨%) مما حصلت عليه القائمة من أصوات داخل المحافظة . وتمثل مناطق الدعم التصويتي للقائمة في قضاء المقدادية في أطراف القضاء وأجزاء من المركز وناحيتي ابي صيدا والوجيهية . أما في قضاء بلدروز فتتركز في أجزاء من ناحية

خريطة (7) مناطق الدعم التصويتي للجبهة العراقية للحوار الوطني في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

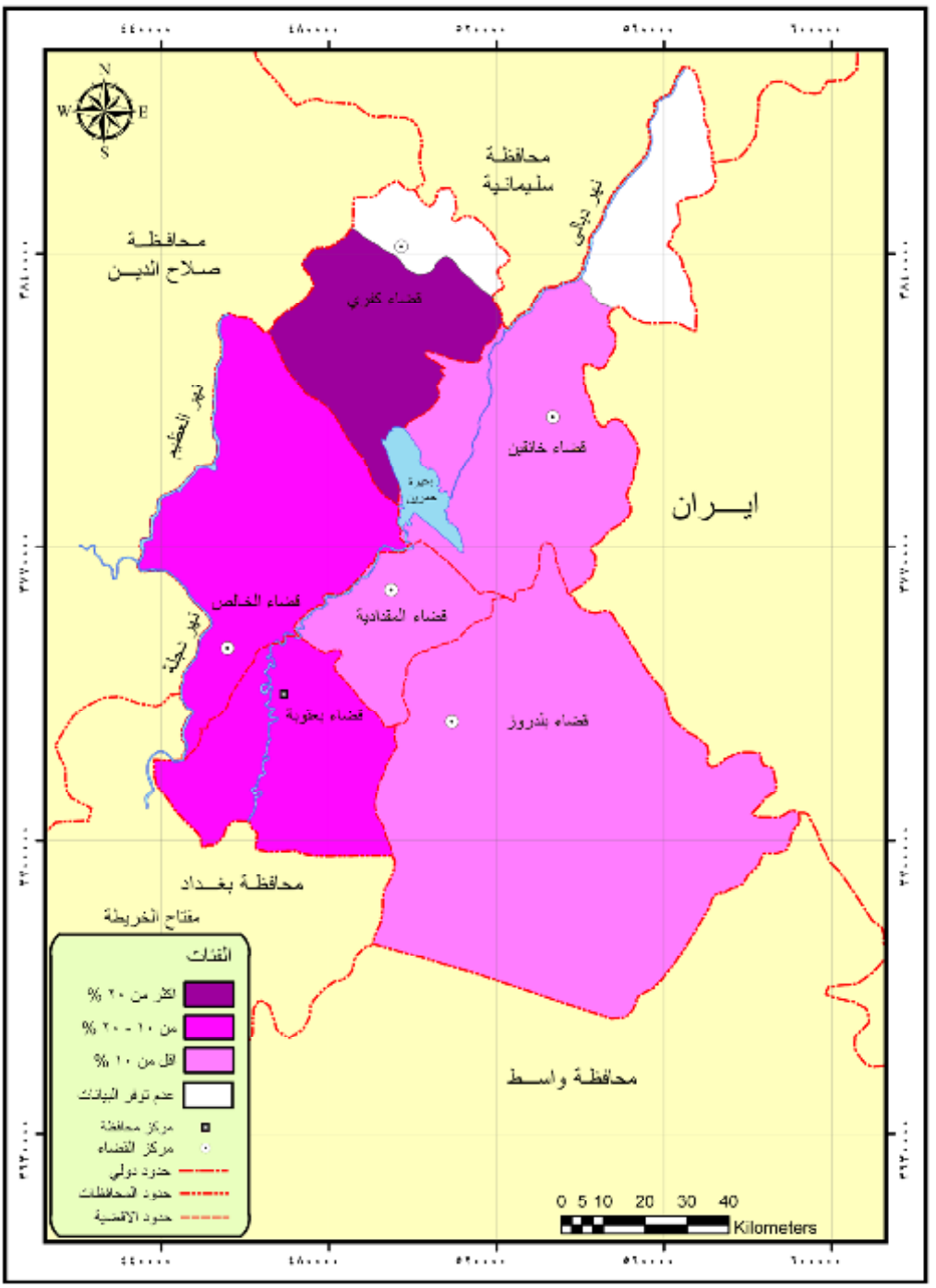

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) وجدول (1) .

مندلي ، بينما تعد ناحية جلولاء التابعة لقضاء خانقين (مركز دعم جغرافي مباشر) للقائمة والتي حصدت اغلب الأصوات فيها ، وناحية السعدية (مركز دعم ثانوي للقائمة).

وبصورة عامة ، أن عدد الأصوات التي حصلت عليها الجبهة العراقية للحوار الوطني موزعة على أقضية المحافظة بشكل أكثر انتظاماً من أصوات القوائم الأخرى.

خامسا : القائمة العراقية الوطنية

تحالف سياسي ليبرالي عشائري، يترأسها رئيس الوزراء السابق أياد علاوي ، تتميز هذه الكتلة بأنها جمعت مختلف شرائح المجتمع العراقي من القومي إلى الليبرالي وشيوخ عشائر ، ويغلب على هذا التحالف الطابع (العلماني) ، وتضم تحت لوائها (١٥) كياناً سياسياً وهي[٢٢]:

١- الهيئة العراقية المستقلة .
٢- رابطة عشائر واعيان تركمان بغداد .
٣- الحزب الشيوعي العراقي .
٤- حركة الوفاق الوطني .
٥- تجمع الديمقراطيين المستقلين .
٦- حزب الوحدة .
٧- التجمع القاسمي الديمقراطي .
٨- تجمع الوفاء للعراق .
٩- أحرار .
١٠- تجمع الفرات الأوسط .
١١- مجلس شيوخ العراق المستقل .
١٢- القائمة الوطنية .
١٣- الحركة الاشتراكية العربية .
١٤- التجمع الجمهوري العراقي .
١٥- عراقيون .

خاضت هذه القائمة انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ وحصلت على (٩٧٧٣٢٥) صوتاً، أي بنسبة (٨.٠٢%) من إجمالي المصوتين والبالغ (١٢١٨٣٥٠٦) ، مما جعلها تشغل (٢٥) مقعداً ، بما نسبته (٩.٠٩%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب البالغة (٢٧٥) مقعداً. أما على مستوى منطقة الدراسة فقد حصلت القائمة على (مقعد واحد) ، بما نسبته (١٠%) من إجمالي المقاعد المخصصة لمحافظة ديالى والبالغة (١٠) مقاعد في مجلس النواب ، إذ حصدت القائمة (٥٤٣١٦) صوتاً في عموم المحافظة ، بما نسبته (١٠.٢١%) من مجموع أصوات الناخبين والبالغ (٥٣١٨٣٠) صوتاً.

جغرافية الدعم التصويتي للقائمة العراقية الوطنية .

يتضح من الجدول (١) والخارطة (٨) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية :** وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٢%) وتتمثل في قضاء (بعقوبة ١٥%) حيث حصدت القائمة في هذا القضاء (٢٦٨٧٩) صوتاً ، أي ما نسبته (٤٩.٤٨%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة ، وتحضى بعقوبة باهتمام القائمة العراقية كونها تعد مركز المحافظة حيث تنتشر فيها المؤسسات التعليمية والثقافية مما يجعل منها قاعدة لبث أفكار ومبادئ القائمة ، يضاف إلى ذلك أن الكثير من مرشحي القائمة ينحدرون من القضاء ولهم قاعدة جماهيرية كبيرة .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة :** وهي الاقضية التي تتراوح نسبة أصوات الناخبين فيها بين (٦-١٢%) وتضم كلاً من قضاء (الخالص ١٠.٣٦% ، بلدروز ٩.٥١ % ، المقدادية ٩%) وحصلت القائمة في هذه المناطق على (٢٤٣٩٤) صوتاً ، بما نسبته (٤٤.٩١%) من إجمالي أصوات القائمة في المحافظة ، ويعد قضاء بلدروز منطقة تداخل بين كل من(جبهة التوافق العراقية ، والائتلاف العراقي الموحد ، والقائمة العراقية الوطنية ، والتحالف الكردستاني) وذلك لتنوعها الاثني والعشائري والقومي ، ورغم ارتفاع عدد المصوتين للقائمة في قضاء المقدادية مقارنة بقضاء بلدروز ، إلا أن الأخير زادت فيه نسبة المصوتين للقائمة بسبب تباين عدد المصوتين في كلا القضائين .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة :** وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٦%) وتشمل قضاء (خانقين ٣.٢٠% ، كفري ١.٩٤%) ، وبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة في هذه الاقضية (٣٠٤٣) صوتاً ، بما نسبته (٥.٦٠%) من مجموع أصوات القائمة ، وجاءت اغلب أصوات القائمة في قضاء خانقين من مؤيديه في ناحيتي السعدية وجلولاء ، أما في مركز قضاء خانقين فكان الدعم التصويتي للقائمة ضئيل جدا ، كون مركز القضاء يعد معقل أنصار قائمة التحالف الكردستاني والأحزاب الكردية الأخرى .

ومما تقدم يظهر ان هناك تبايناً مكانياً في الدعم التصويتي للقائمة العراقية الوطنية من منطقة لأخرى عكسه واقع التأييد للقائمة ذات التوجه العلماني (الليبرالي) . ويعود تراجع أعداد المصوتين للقائمة مقارنة بالقو ائم الرئيسية الأخرى ، كونها كانت بعيدة عن الانقسامات الطائفية والعرقية والتي كانت سائدة في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، وأن هويتها الليبرالية لم تتبلور بعد ولازالت تفتقد إلى الجماهيرية المطلوبة .

خريطة (8) مناطق الدعم التصويتي للقائمة العراقية الوطنية في انتخابات 2005

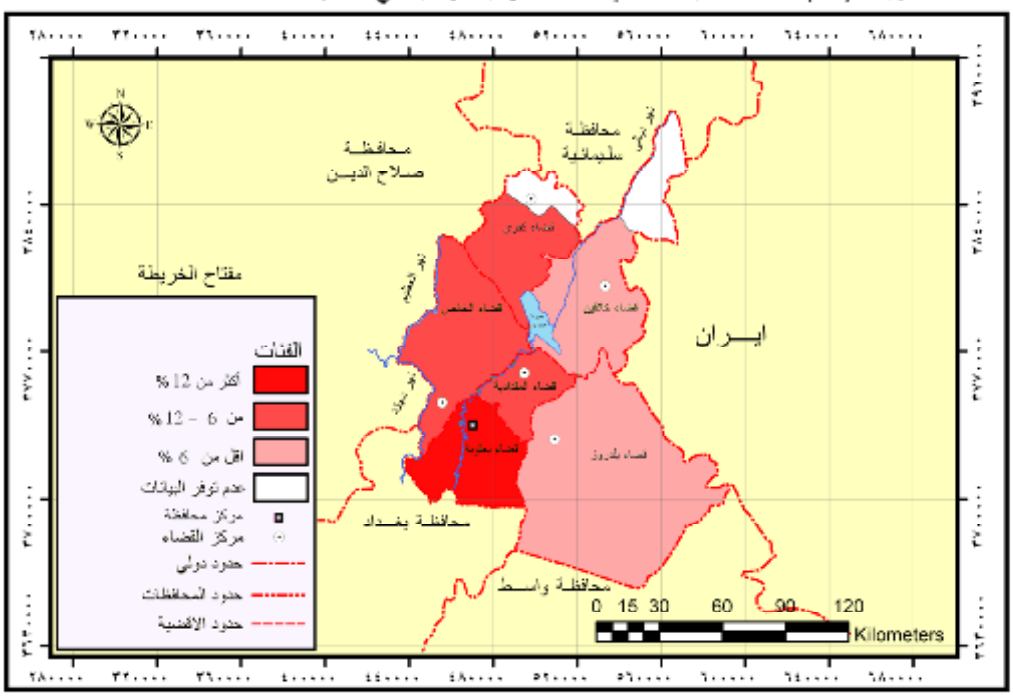

خريطة (9) مناطق الدعم التصويتي للقائمة العراقية في انتخابات 2010

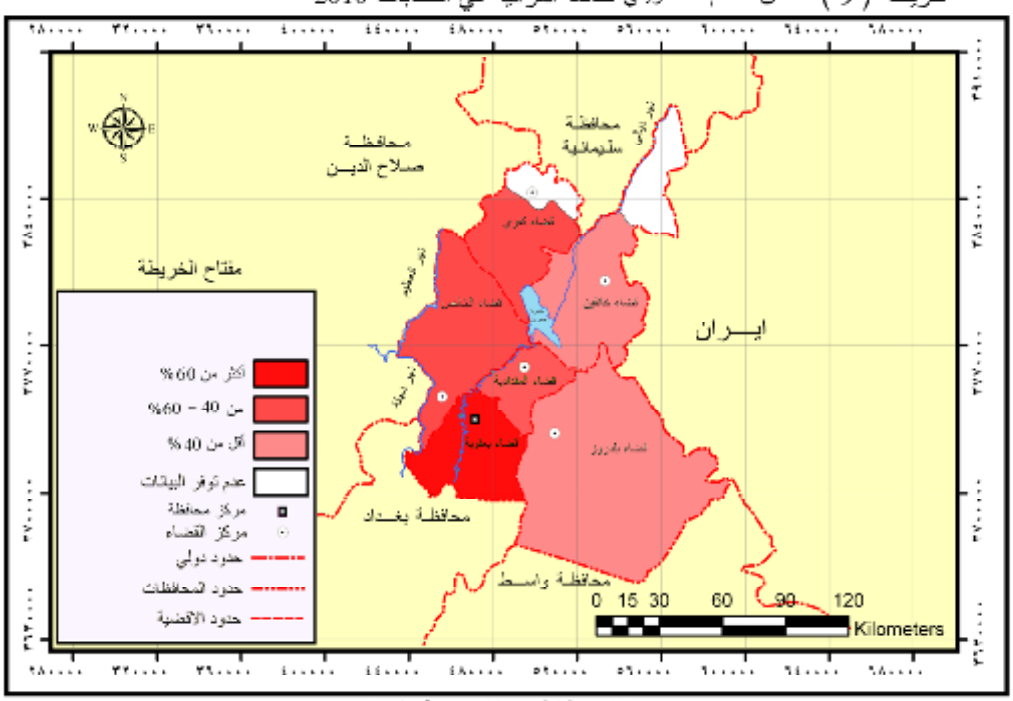

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) وجدول (1)

انتخابات ٢٠١٠ : خاضت القائمة الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ عبر تحالفات سياسية جديدة ضمت قيادات سياسية كبيرة(من جبهة التوافق العراقية) ، فضلا عن شخصيات عشائرية وليبرالية من (السنة والشيعة). ضمت القائمة تحت لوائها (٢٠) كياناً سياسياً بعد أن كانت تضم (١٥) كياناً سياسياً في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ . وخرجت من القائمة ستة كيانات سياسية هي (الحزب الشيوعي العراقي ، عراقيون ، تجمع الديمقراطيين المستقلين ، حزب الوحدة ، أحرار ، رابطة عشائر واعيان تركمان بغداد)، في حين أنظمت إليها (١١) كيانًا سياسيًا جديدا هي[٢٣] :

١- قائمة تجديد .
٢- الجبهة العراقية للحوار الوطني .
٣- تجمع عراقيون الوطني .
٤- تجمع المستقبل الوطني .
٥- الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل).
٦- حركة العدل والإصلاح العراقي .
٧- جبهة النهرين الوطنية .
٨- تيار المستقبل .
٩- الجبهة التركمانية العراقية .
١٠- حركة التغيير والشراكة الوطنية .
١١- منظمة العدالة والتنمية الاجتماعية.

ويعد انضمام هذه الكيانات بمثابة قوة سياسية للقائمة ، لما لهذه الكيانات من تأثير على الناخب العراقي عامة ومحافظة ديالى خاصة ، إذ حصدت القائمة على (٢٨٤٢١٥٥) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، بما نسبته (٢٤.٤٥%) من إجمالي المصوتين البالغ (١١٦٢٤٦٨٨) ناخبا ، لذا فازت بالانتخابات بعد حصولها على (٩١) مقعد من إجمالي مقاعد البرلمان والبالغة (٣٢٥) مقعداً، بعد أن كانت القائمة قد حصلت على (٩٧٧٣٢٥) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، وحصلت (٢٥) مقعداً . أما على مستوى منطقة الدراسة(محافظة ديالى) فقد خاضت القائمة الانتخابات بـ (٦) كيانات سياسية رئيسة هي :

١- تجديد .
٢- الجبهة العراقية للحوار الوطني .
٣- تيار المستقبل .
٤- تجمع عراقيون الوطني .
٥- حركة الوفاق الوطني .
٦- الجبهة التركمانية .

حصلت القائمة في منطقة الدراسة على (٢٤٥٠٢٥) صوتاً ، بما نسبته (٤٨.٧٢) من مجموع أصوات الناخبين والبالغ (٥٠٢٨٩٦) صوتاً ، شغل استحقاقها الانتخابي (٨) مقاعد في مجلس النواب من أصل مقاعد المحافظة والبالغة (١٣) مقعداً ، أي ما يعادل (٦١.٥٤%) من المقاعد ، بعد أن كانت قد حصلت على (٥٤٣١٦) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ وكان حصتها من

المقاعد (مقعد واحد) . ونتيجة لارتفاع نسبة المصوتين للقائمة في أقضية المحافظة مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ ، فإننا سنقوم بتقسيم نسب الدعم الجغرافي للقائمة حسب هذا الارتفاع .

جغرافية الدعم للقائمة العراقية في انتخابات ٢٠١٠ :

يتبين من خلال قراءة الجدول (١) والخارطة (٩) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة ، توزعت أصوات ناخبيها على أقضية المحافظة بصورة متباينة وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٦٠%) وتضم قضاء (بعقوبة ٦٧.٨٧%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذا القضاء (٩٧٧٠١) ناخب، بما نسبته (٣٩.٨٧%) من إجمالي المصوتين للقائمة في المحافظة ، وعند مقارنة مناطق الدعم القوية مع نظيراتها في انتخابات ٢٠٠٥ يظهر لنا ما يلي :

أ- انخفاض نسبة المشاركة في قضاء بعقوبة في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ .

ب- بقاء قضاء بعقوبة على موقعه ضمن مناطق الدعم القوية للقائمة في كلا الانتخابين . فبعد أن كان عدد المصوتين للقائمة في القضاء (٢٦٨٧٩) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ ارتفع إلى (٩٧٧٠١) ناخب في انتخابات ٢٠١٠ ، ويرجع هذا الارتفاع في الأصوات لاعتبارين هما :

١- دخول الكيانات السياسية الجديدة للقائمة ومن أبرزها (جبهة الحوار الوطني) برئاسة صالح المطلك نائب رئيس الوزراء الحالي والتي حصلت قائمته على (مقعد واحد) في منطقة الدراسة في انتخابات ٢٠١٠ ، (وقائمة تجديد) بزعامة طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية السابق ، حيث يتمتع أعضاء هاتين القائمتين بتأييد واسع من قبل ناخبي القضاء كون الأخيرة تعد معقلاً لكوادرها وأنصارها لذا جاءت هذه الزيادة في الأصوات من هاتين القائمتين .

٢- تغير ولاءات الناخبين في المحافظة بشكل عام وقضاء بعقوبة بشكل خاص لصالح القوائم السياسية فيما القوائم الدينية . فضلاً عن أن أغلب مرشحي القائمة ينحدرون من قضاء بعقوبة.

و حصلت القائمة في قضاء بعقوبة على(٣٧%) من مجموع المقاعد التي حصلت عليها في المحافظة والبالغ (٨) مقاعد، وتمثلت مظق الدعم الجغر افي للقائمة بمناطق(حي المعلمين، والكاطون، والتحرير، والرحمة، ومركز القضاء، والعبارة ، وناحية كنعان وبهرز وبني سعد).

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين للقائمة فيها بين (٤٠-٦٠%) وتشمل كلاً من قضاء (المقدادية ٤٧.٣٠% ، كفري ٤٧.٠٢% ، الخالص ٤١.٧٤%) وبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة في هذه الاقضية (٩٣٩٧٠) صوتاً، بما نسبته

(٣٨.٣٥%) من مجموع أصوات القائمة ، ولدى مقارنة مناطق الدعم المتوسطة مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يلاحظ ما يلي :(ملحق ٢)

أ- مازال كل من قضاء (المقدادية، والخالص) ضمن مناطق الدعم المتوسط بعد أن كان يشاركهما قضاء بلدروز في انتخابات ٢٠٠٥ .

ب- ارتقاء قضاء كفري من مناطق الدعم المنخفضة إلى مناطق الدعم المتوسطة للقائمة في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد ارتفاع عدد المصوتين للقائمة فيه من (٣٤٦) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٧٧٩٦) ناخب في انتخابات ٢٠١٠ ، ويعزى هذه الزيادة إلى أن الأصوات التي حصلت عليها الجبهة العراقية للحوار في القضاء والبالغ (٣٦٢٨) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ذهبت إلى القائمة العراقية في انتخابات ٢٠١٠ نتيجة انضمام الأولى إلى القائمة العراقية ، يضاف إلى ذلك أصوات ناخبي جبهة التوافق العراقي في القضاء والبالغ (٣٢٢٨) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ .

٣- مناطق الدعم المنخفضة : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٤٠%) وتضم قضائي (بلدروز ٣٨.٧٩% ، خانقين ٣٤.٧٦%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذه الاقضية (٤٠١٧٧) ناخباً ، بما نسبته (١٦.٤٠%) من إجمالي المصوتين للقائمة في المحافظة والبالغ (٢٤٥٠٢٥) صوتا ، أي أن القائمة حصلت على (١.٠٤) مقعد في هذين القضائين والتي شكلت (١٣%) من مجموع المقاعد التي حصلت عليها القائمة العراقية في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠١٠ والبالغ (٨) مقاعد . وعند مقارنة مناطق الدعم المنخفضة مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يتضح الآتي :

أ- تراجع قضاء بلدروز إلى مناطق الدعم المنخفضة بعد أن كان ضمن مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ رغم زيادة أعداد المصوتين للقائمة فيه ، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض نسبة المشاركة فيه وبروز قوائم منافسة جديدة في القضاء تمثلت بـ (ائتلاف دولة القانون) .

ب- مازال قضاء خانقين في موقعه ضمن مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠١٠، بعد أن كان يشاركه قضاء كفري في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥، ورغم زيادة أعداد المصوتين للقائمة في قضاء خانقين من (٢٦٩٧) ناخب في الانتخابات الأولى إلى(٢٦٣٤٢) في الانتخابات الثانية إلا انه بقى ضمن مناطق الدعم المنخفضة كون القضاء يعد منطقة دعم جغرافي مباشر للتحالف الكردستاني والأحزاب الكردية الأخرى .

وخلاصة لما تقدم نستطيع القول أن القائمة العراقية استفادت من الجغرافية الانتخابية في المحافظة لانتخابات٢٠٠٥ وذلك في تقسيم مناطق المحافظة في انتخابات ٢٠١٠ وفقاً لقواعدها الجماهيرية وأنصارها والى تشكيل تحالفاتها السياسية الجديدة بشكل منتظم ومؤثر على الشارع مما

أدى إلى حصولها على اغلب مقاعد المحافظة، ويلاحظ ارتفاع نسبة الدعم الجغرافي للقائمة كلما اتجهنا من غرب المحافظة إلى المناطق الجنوبية الغربية ، في حين سجل أدنى نسبة دعم للقائمة في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية .

سادسا : ائتلاف دولة القانون : تحالف سياسي عراقي أعلن عن تشكيله في تشرين الأول/٢٠٠٩ لخوض الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ بزعامة نوري المالكي رئيس الوزراء الحالي ، الذي انشق عن الائتلاف الوطني العراقي الذي كان يضم كافة القوى الشيعية في المجتمع العراقي ، ويضم ائتلاف دولة القانون عدد كبير من السياسيين والشخصيات المعروفة وزعامات عشائرية سنية وشيعية متنفذة إضافة إلى قوى ليبرالية ، والائتلاف يتمحور حول شخص نوري المالكي ، ويضم (٣٥) حزبا و كياناً سياسياً هي[٢٤] :

١- حزب الدعوة الإسلامية .
٢- تيار العدالة والنهوض .
٣- مستقلون .
٤- تيار العراق المستقل للسيادة الوطنية .
٥- حزب الدعوة الإسلامية/تنظيم العراق
٦- التجمع الوطني لازدهار العراق .
٧- القائمة الوطنية .
٨- الانتفاضة الشعبانية- مجلس الأمناء .
٩- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق .
١٠- الائتلاف الوطني الديمقراطي .
١١- حركة النهوض الوطني .
١٢- تجمع كفاءات العراق المستقل .
١٣- المبادرة العراقية للتطوير .
١٤- كتلة الانتفاضة الشعبانية لعام ١٩٩١ .
١٥- تجمع الوفاء لبلاد الرافدين .
١٦- التيار العربي المستقل .
١٧- التضامن في العراق .
١٨- حركة الوفاء العراقية .
١٩- حركة الإصلاح الوطني .
٢٠- مجلس فرسان العراق .
٢١- حزب الوحدة .
٢٢- قادمون .
٢٣- تحالف بيارق العراق .
٢٤- مجلس الجنوب الموحد .
٢٥- اللقاء الوطني .
٢٦- تجمع السيادة والبناء المستقل .
٢٧- حزب القرار التركماني .
٢٨- الكتلة العراقية المستقلة الموحدة .
٢٩- تجمع البيرق الوطني .
٣٠- تجمع السواعد العراقية .
٣١- تجمع الراية الوطني .
٣٢- المجلس الوطني لشيوخ واعيان العراق.
٣٣- قائمة أعمار نينوى .
٣٤- حركة الدعوة الإسلامية .

حضي هذا التحالف السياسي بتأييد واسع من قبل الناخبين في اغلب محافظات العراق ، إذ حصل الائتلاف على (٨٩) مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة (٣٢٥) مقعداً ، أي بما نسبته (٢٧.٣٨%) ،كما حصل على (٢٧٩٧٦٢٤) صوتاً بما نسبته (٢٤.٠٦%) من إجمالي أصوات الناخبين والبالغ (١١٦٢٤٦٨٨) ناخباً ، مما سمح له بتشكيل الحكومة الحالية بعد تحالفها مع (الائتلاف الوطني العراقي) في ائتلاف جديد حمل اسم (التحالف الوطني) وتشكيلهما الكتلة النيابية الأكبر داخل البرلمان العراقي ، أما في منطقة الدراسة فقد شارك الائتلاف في العملية الانتخابية بـ (٨) كيانات سياسية هي :

١- حزب الدعوة الإسلامية . ٢- حزب القرار التركماني .

٣- حزب الدعوة/تنظيم العراق . ٤- الانتفاضة الشعبانية .

٥- الحركة الاشتراكية . ٦- مستقلون .

٧- تجمع كفاءات العراق المستقل . ٨- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق .

وجاء بالمرتبة الثالثة بحصوله على(٦٣٩٦٩) صوتاً بما نسبته(١٢.٧٢%) من إجمالي أصوات الناخبين والبالغ(٥٠٢٨٩٦) ناخباً، كما حصل على (مقعد واحد) بما نسبته (٧.٧٩%).

جغرافية الدعم التصويتي لائتلاف دولة القانون.

يتضح من خلال الجدول (١) والخارطة (١٠) أن هنالك ثلاثة مناطق جغرافية لهذا الائتلاف:

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (١٨%) وتضم كلاً من قضاء (الخالص ١٩.٦٤% ، بلدروز ١٨.٨٥%) ، وبلغ عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم في هذه الفئة (٢٩٨٦٨) ناخباً ، بما نسبته (٤٦.٦٩%) من إجمالي ناخبي الائتلاف البالغ عددهم (٦٣٩٦٩) ناخباً ،ويعَدُّ كل من قضائي الخالص وبلدروز مناطق دعم جغرافية مهمة للائتلاف لحصوله على ما يقرب من نصف الأصوات في هذه الاقضية ويرجع سبب ذلك لدخول ائتلاف دولة القانون كقوة انتخابية ومنافسا قويا للائتلاف الوطني العراقي بعد أن كانا ضمن (الائتلاف العراقي الموحد) في انتخابات ٢٠٠٥ والذي حصل في هاذين القضائين على ما نسبته (٤٣.٦٧%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة . وتمثلت مناطق الدعم التصويتي لائتلاف دولة القانون في مركز قضاء الخالص وناحية هبهب وأجزاء من ناحية المنصورية ومندلي وبلدروز.

٢- **مناطق الدعم المتوسط** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين للائتلاف فيها بين (١٢ - ١٨%) وتتمثل في قضاء بعقوبة ، وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليه في هذه القضاء (١٧٤٠٠) صوتاً ، بما نسبته (٢٧.٢٠%) ، وأن اغلب هذه الأصوات من مناطق (العبارة ، وبعقوبة الجديدة،

خريطة (10) مناطق الدعم التصويتي لأئتلاف دولة القانون في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

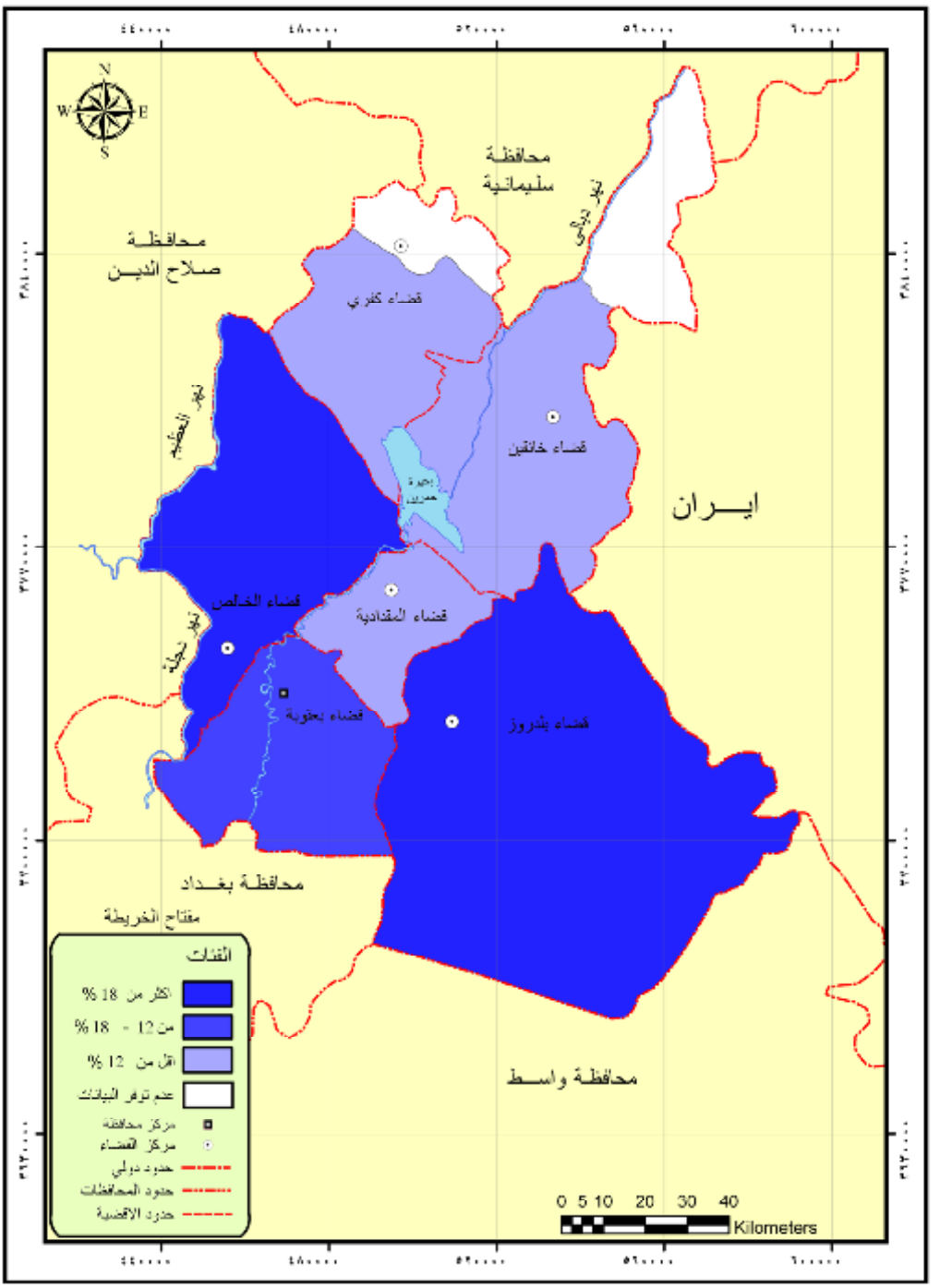

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على برنامج (Arc GIS 9.2) وجدول (1) .

وأجزاء من مركز القضاء وناحية بني سعد) إذ تعد مراكز دعم جغرافي مباشر للائتلاف لتركز أنصاره ضمن هذه المناطق .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة :** وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (١٢%) وتضم كل من (المقدادية ٨.٧٨% ، كفري ٨.٠١% ، خانقين ١.٩٢%) وبلغ إجمالي ناخبي الائتلاف في هذه المناطق (٩٦٥٢) ناخباً ، بما نسبته (١٥.٠٩%) من أصل (٦٤٩٦٩) ناخبا ، ويلاحظ على دولة القانون أن حضوره الانتخابي في هذه المناطق كان ضعيفاً (خصوصا في قضاء خانقين) الذي يعد منطقة دعم جغرافي مباشر للتحالف الكردستاني لذلك يصبح من الصعب تغير ولاءات الناخبين لصالح برنامجه الانتخابي ، أما قضاء المقدادية فيعد منطقة تداخل نفوذ القائمة العراقية والائتلاف الوطني العراقي، لذا انخفض الدعم الشعبي لدولة القانون ضمن هذا القضاء .

وبصورة عامة، أن ائتلاف دولة القانون استطاع أن ينتشر جغرافيا وانتخابيا على امتداد منطقة الدراسة رغم خوضها أول ممارسة برلمانية ، ويرجع ذلك إلى المكاسب السياسية الذي حققه الائتلاف في انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠٠٩ والإنجازات (الأمنية) التي حققتها الحكومة السابقة برئاسة نوري المالكي (رئيس ائتلاف دولة القانون) والتي انعكست نتائجها لشخص رئيس الائتلاف في انتخابات ٢٠١٠ .

الاستنتاجات :

١- أظهرت نتائج انتخابات ٢٠١٠ تصاعد نوعي كبير في المد العلماني السياسي على حساب المد الإسلامي الذي هيمن على المشهد السياسي في انتخابات ٢٠٠٥ ، إذ لم تتمكن الأخيرة من بناء نظام سياسي مستقر.

٢- أظهرت الدراسة أن اكبر منطقة دعم جغرافي للقائمة العراقية هو قضاء بعقوبة في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ، بينما حصل الائتلاف العراقي الموحد على الدعم الأكبر في قضاء بلدروز في الانتخابات الأولى، وقضاء المقدادية في الانتخابات الثانية ، في حين تسيد التحالف الكردستاني المشهد السياسي في قضاء خانقين في كلتا الدورتين الانتخابيتين .

٣- ابرز التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات هيمنة ثلاثة ائتلافات قوية على المسرح السياسي لمحافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ هي: جبهة التوافق العراقية والائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني على التوالي، والتي حصدت مجتمعتا ما نسبته (٨٠%) من إجمالي مقاعد المحافظة والبالغة(١٠)، أما في انتخابات ٢٠١٠ فقد تسيدت الخريطة السياسية للمحافظة كل من: القائمة العراقية والائتلاف الوطني العراقي بحصولهما على ما نسبته (٨٤.٦١%) من مجموع مقاعد المحافظة الـ (١٣).

٤- كشفت الدراسة أن هناك تبايناً في نسبة مشاركة الناخبين من قضاء لآخر ، ويعزى ذلك إلى اختلاف البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين أقضية المحافظة .

٥- انعكست التركيبة الاثنية والديموغرافية المختلفة لمحافظة ديالى على نتائج الانتخابات ، فقد صوت ناخبي منطقة الدراسة حسب طبيعة انتماءاتهم الاثنية ، إذ حصدت القوائم ذات الطابع الديني (جبهة التوافق العراقية والائتلاف العراقي الموحد) على (٥٨.٧%) من مجموع أصوات المحافظة ، وحصلت قائمة التحالف الكردستاني ذات الطابع القومي على (١٢.١٠%) في انتخابات ٢٠٠٥ .

التوصيات :

١- ضرورة الإبقاء على نظام التمثيل النسبي (القائمة المفتوحة) في الانتخابات القادمة ، كونه يعد ضمانة للحفاظ على التعددية السياسية والحزبية ، ولان الظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها العراق حالياً ، تحتم نظاماً انتخابياً يضمن تمثيل جميع مكونات الطيف العراقي في قبة البرلمان .

٢- إجراء تعداد سكاني شامل وشفاف قبل أجراء الانتخابات القادمة لمعرفة الحجم السكاني لكل محافظة ولتوزيع المقاعد البرلمانية بشكل منصف بين المحافظات ، فضلا عن تحديد أعداد الناخبين وأماكن تواجدهم .

٣- هناك نوع من العلاقة الجدلية بين الاثنية والجهل السياسي وبين التخندق القومي والطائفي للناخب العراقي خصوصا في محافظة ديالى وبحسب هذه العلاقة تتحدد مسارات الناخب وعلى هذا الأساس فالضرورة تفرض الارتقاء بمستوى ثقافة الناخب العراقي وأبعاد العملية الانتخابية عن الممارسات الدينية لكي لا تدخل العاطفة والمشاعر الدينية كمحدد في اختيار المرشح .

٤- ضرورة نشر البيانات التفصيلية عن نتائج الانتخابات وخصائص الناخبين على مستوى الدوائر الانتخابية ، ليتسنى للباحثين الوقوف عندها ودراستها، ومتابعة التغيرات الحاصلة في الخريطة السياسية العراقية .

٥- زيادة وتفعيل حملات التثقيف الانتخابي من قبل المفوضية أو الكيانات السياسية أو وسائل الإعلام ، لغرض خلق ثقافة انتخابية لدى المواطنين للمشاركة في الانتخابات.

الهوامش :

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ ، ص٩ .

٢- جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم السياسية العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص٧٥ .

٣- محمد محمود الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢ ، ص٧٦٦ .

٤- قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، جامعة مؤتة، الأردن ،٢٠٠٢. ص٣٢٣ .

٥- فايز محمد العيسوي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص١٨ .

٦- صلاح عبد الجابر عيسى ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، مطابع جامعة المنوفية، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٩.

٧- بيتر تيلور وكولن فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رمضان وإسحاق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣) ، الكويت ،٢٠٠٢ ، ص٨ .

٨- محمد محمد الزغبي ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٤ .(غير منشورة)

٩- جاسم محمد كرم ، مصدر سابق ، ص٧٩ .

10 - Glassner, M. Political Geography, 2nd Edition, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1996, p. 203 .

11- Painter, J. Politics Geography and Political Geography, Arnold, London, 1995 , p.71 .

12- Muir, Richard, Modern political Geography , the Macmillan press , London , 1981 , p . 204 .

١٣- محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٦٤ .

١٤- محمد محمود الديب ، المصدر نفسه ، ص٧٤٣ .

١٥- محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص ٤-٥ .

١٦- محمد سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١٥ .

(*) لن تحتسب أصوات المقترعين خارج العراق في العملية الحسابية لمقاعد الكيانات السياسية للمحافظات ، ولكنها أضيفت إلى أصوات المقترعين داخل العراق لتحديد تقسيم المقاعد التعويضية

لمجلس النواب بموجب المادة (١٩) من قانون الانتخابات. – انظر– قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، القسم السادس ٦–٥ ، ص٤ .

١٧– المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، دائرة الاتصالات الجماهيرية ، لجنة الدعم الميداني ، الموقف النهائي لتسجيل وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين المحليين والدوليين ليوم ٢٠١٠/٣/٦ .

(**) هناك (٧) كيانات سياسية للمكون المسيحي ورد اسمها ورقم اقتراعها في كل أوراق الاقتراع الخاصة بالمحافظات باعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة (للمكون المسيحي فقط) وفقا للمادة (١) من قانون مجلس النواب العراقي المرقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩. – انظر – جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٤١٤٠) في ٢٠٠٩/١٢/٢٨ .

١٨– مكتب انتخابات ديالى ، التقرير الشامل لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ .

١٩–المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠.

(***) حركة سياسية كردية معارضة أسسها (نوشيروان مصطفى) عام ٢٠٠٩ بعد انشقاقه عن الاتحاد الوطني الكردستاني نهاية ٢٠٠٨ والذي كان يشغل موقع نائب أمين عام الاتحاد الوطني الذي يتزعمه الرئيس العراقي جلال الطالباني .

(****)وهي ما يطلق عليه بجغرافية التصويت Geography of voting والتي تهتم بتحليل نتائج الانتخابات، وتمثيلها في خرائط موضوعية تبين أنماط التوزيع المكاني للأصوات ، ومقارنتها مع خرائط الظروف الجغرافية السائدة في المناطق نفسها .

٢٠– مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، الائتلافات والكيانات المصادق عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥.

٢١– مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، مصدر سابق.

٢٢– مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، مصدر سابق .

٢٣– المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ ، ص٤–٥ .

٢٤– المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٠، مصدر سابق ، ص٣–٢ .

المصادر :

١- تيلور بيتر ، وكولن فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رمضان واسحاق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣) ، الكويت ،٢٠٠٢ .

٢- الديب ، محمد محمود ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .

٣- الدويكات ، قاسم ، الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠٠٢ .

٤- سعودي ، محمد ، الجغرافية السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٥- عيسى ، صلاح عبد الجابر ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، ٢٠٠٢.

٦- العيسوي ، فايز محمد ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .

٧-كرم ، جاسم محمد ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨ .

٨- الزغبي ، محمد محمد ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .(غير منشورة)

٩- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠.

١٠- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، دائرة الاتصالات الجماهيرية ، لجنة الدعم الميداني ، الموقف النهائي لتسجيل وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين المحليين والدوليين ليوم ٢٠١٠/٣/٦ .

١١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ .

١٢- جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٤١٤٠) في ٢٠٠٩/١٢/٢٨ .

١٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ .

١٤- قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، القسم السادس ٦-٥ .

١٥- قانون مجلس النواب العراقي المرقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ .

١٦- مكتب انتخابات ديالى ، التقرير الشامل لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ .

١٧- مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، الائتلافات والكيانات المصادق عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥.

18- Glassner, M. Political Geography, 2nd Edition, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1996, p. 203 .

19- Painter, J. Politics Geography and Political Geography, Arnold, London, 1995 , p.71 .

20- Muir, Richard, Modern political Geography , the Macmillan press , London , 1981 , p . 204 .